الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24–28 آذار / مارس 2018

R.1- (ب) CL / 202/11

جنيف ، 28 آذار/مارس 2018

المجلس الحاكم

البند 11 (ب)

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

قرارات المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202

(جنيف ، 28آذار/ مارس 2018)

المحتويات

الصفحة

● **كمبوديا**

سبعة وخمسين برلمانيًا

القرار المعتمد 2

● **جزر المالديف**

خمسون برلمانيًا

القرار المعتمد 6

● **منغوليا**

السيد زوريج سانجاسورين

القرار المعتمد 10

● **النيجر**

السيد أمادو حماة

القرار المعتمد 14

● **النيجر**

السيد سيدو باكاري

القرار المعتمد 17

● **الفلبين**

السيدة ليلى دي ليما

القرار المعتمد 20

● **تركيا**

سبعة وخمسين برلمانيًا

القرار المعتمد 23

● **فنزويلا**

سبعة وخمسين برلمانيًا

القرار المعتمد 27

● **زامبيا**

أحد عشر برلمانيًا

القرار المعتمد 31

كمبوديا

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

KHM27 – تشان تشنغ
KHM48 – السيدة مو سوشوا
KHM49 – كيو فيروم
KHM50 – هو فان
KHM51 – لونغ ري
KHM52 – نوت روموول
KHM53 – الرجال سوثافارين
KHM54 – ريال خمارين
KHM55– سوك هور كونغ
KHM56 – كونغ صوفيا
KHM57 – نهاي تشامرون
KHM58 – سام رينسي
KHM59 – ام سام ام
KHM60–كيم سوخا
KHM61 – السيدة ثاك لاني
KHM62 – تشيا بوش
KHM63– شيم شاني
KHM64– شيف كاتا
KHM65 – سد سيتيك
KHM66 – دانغ تشامرون
KHM67 – المهندس تشاي ايانغ

KHM68 – هنغ دانارو

KHM69– السيدة كي شوفنروف

KHM70 – كين سام بومسن

KHM71 – كيو سامباث

KHM72 – خاي فانديث

KHM73 – كيمسور فيريث

KHM74 – كونج بورا

KHM75 – كونغ كيمهاك

KHM76 – كي واندارا

KHM77–لات ليتاي

KHM78 – ليم بون سيداريت

KHM79 – ليم كيميا

KHM80 – لونغ بوتا

KHM81 – السيدة لي سري فيا

KHM82 – ماو مونيفان

KHM83 – نجيم نينغ

KHM84 – نجور كيم تشيانغ

KHM85 – أوي تشانراث

KHM86 – أوي تشانريث

KHM87 – بين راتانا

KHM88–بول هوم

KHM89– السيدة بوت بو

KHM90 – سوك أومسي

KHM91 – ابن تشاي

KHM92 – سونا رضا

KHM93 – السيدة تي شانموني

القضية CMBD-Coll.3

كمبوديا : برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهات **المتضررة**: 57 برلمانياً سابقاً من المعارضة (50 رجلاً و 7 نساء) ،55 من الجمعية الوطنية واثنان من مجلس الشيوخ

المدعي: القسم I.1 (a) و (c) من إجراء لجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2011

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/فبراير 2016

جلسة اللجنة الأخيرة:

– جلسة استماع مع وفد كمبوديا في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137(تشرين الأول/أكتوبر 2017)

– المدعي: كانون الثاني/يناير 2018

متابعة حديثة:

– مراسلة من السلطات: خطابات الأمين العام للجمعية الوطنية (آذار/مارس 2018)

– البلاغ من المدعي: كانون الثاني/يناير 2018

– مراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي الأمين العام للجمعية الوطنية (آذار/مارس 2018)

– مراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي في آذار/مارس 2018

KHM94– السيدة تيولونغ سومورا

KHM95 – توك فانشان

KHM96– تيون يوكدا

KHM97 – توت خويرت

KHM98 – أوش سيري يوث

KHM99 – فان نارث

KHM100 – يام بونهيرث

KHM101 – ييم سوفان

KHM102– يون تارو

KHM103– السيدة تيب سوتي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

✓انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات

✓الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية

✓عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات

✓انتهاك حرية الحركة

✓التهديدات وأعمال الترهيب

✓عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ.ملخص القضية

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قامت المحكمة العليا بحل حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. ويستند قرار المحكمة الصادر في صفحة واحدة على التعديلات التشريعية الأخيرة التي هي تتعارض مع الدستور ومع التزامات حقوق الإنسان الدولية في كمبوديا. كما حظرت ما مجموعه 118 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بما في ذلك جميع حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في الجمعية الوطنية البالغ عددهم 55 عضوًا) من

الحياة السياسية لمدة خمس سنوات دون أي إمكانية للاستئناف. ألغيت ولاياتهم البرلمانية على الفور وأعيدت مقاعدهم إلى الأحزاب السياسية غير المنتخبة المزعم انحيازها إلى الحزب الحاكم. وقد ترك حل اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي الكمبودي الحاكم حزب الشعب – ورئيس الوزراء هون سين – مع عدم وجود خصم كبير في الفترة التي سبقت انتخابات تموز/يوليو 2018. وقد أعربت الأمم المتحدة والمعنيون الدوليون الآخرون مخاوف خطيرة حول البيئة السياسية وعواقب على إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية وحرة ونزيهة في كمبوديا. وقد دعا صاحب الشكوى إلى الإعادة الفورية لجميع البرلمانيين والمشاركة دون عوائق من المعارضة في الانتخابات، مدعياً أن الحلمن حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. انتهكت الحقوق الأساسية للبرلمانيين المستهدفين وخرقت للدستور وقوانين كمبوديا. أكدت السلطات الكمبودية أن المحكمة العليا قرار يستند إلى اتهامات بالتآمر مع بلد أجنبي للإطاحة المشروعة الحكومي. وأشاروا إلى أن الجمعية الوطنية لا تزال برلمانية متعددة الأحزاب تتألف من أربعة أحزاب سياسية. بعد حل لجنة المصالحة الوطنية، جرت انتخابات مجلس الشيوخ في شباط/فبراير 2018 دون معارضة، مع جميع المقاعد الذهاب إلى حزب الشعب الكمبودي. يحدث حل اللجنة الوطنية القومية للديمقراطية حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. على خلفية تهديدات طويلة الأمد ومتكررة، ترهيب أو تهم جنائية لا أساس لها ضد البرلمانيين. لقد تم مراراً وتكراراً وحذر رئيس الوزراء من أن اختيارهم الوحيد هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد له حل وحظر حزبهم. جميع البرلمانيين حاليا في المنفى.

ومنذ عام 2013، يواجه 15 منهم اتهامات جنائية وتعرضوا لاعتداءات جسدية ومرت دون عقاب. المهاجمون القلائل الذين تم احتجازهم لفترة وجيزة تم إطلاق سراحهم وتشجيعهم وإعادة دمجهم في فريق حراس الأمن الخاصين لرئيس الوزراء. ال إجراءات قضائية ضد البرلمانيين المعارضة أبرمت مع الإدانات المنهجية. وقد أثيرت قضايا خطيرة تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة وعدم استقلال القضاء. يزعم صاحب الشكوى أن الإدانات تنتهك حق البرلمانيين في حرية التعبير المعنيين، الذين حكم عليهم بسبب استخدام الاجتماعي الإنصاف لإصدار بيانات تنتقد الحزب الحاكم ورئيس الوزراء. ولا يزال اثنان من أعضاء البرلمان السابقين رهن الاعتقال (السيد كيم سوخا والسيد أم سام آن). قضائي ولا تزال الإجراءات جارية ضد السيد سام رينسي والسيد كيم سوخا. يترتب على هذا الأخير 30 سنة سجن للتخطيط للإطاحة بالحكومة. هذه الاتهام اساسا مدعوم بأدلة من الخطاب التلفزيوني في 2013 الذي دعا فيه السيد كيم سوخا إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا بدون التحريض على العنف أو الكراهية أو نطق كلمات تشهيرية. ولا يزال السيد كيم سوخا محتجزاً في الحبس الانفرادي ويتدهور حالته الصحيةالأشهر الأخيرة. ونفت السلطات الكمبودية إذن الاتحاد البرلماني الدولي بزيارة السيد كيم سوخا في السجن.

ب القرار

المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1.*يلاحظ بقلق* أن جميع البرلمانيين الـ 55 من حزب المعارضة الوحيد المنتخب في الجمعية الوطنية تم تجريدهم من ولايتهم البرلمانية وتم حظرهم من الحياة السياسية نتيجة لحكم المحكمة العليا وعلى أساس التشريع الذي استمر يتعارض تماماً مع حقوقهم الفردية والجماعية للمشاركة في تسيير العامة الشؤون وحقهم في محاكمة عادلة ؛ *وهو شديد القلق من* أنه تم استبدال جميع أعضاء المعارضة الـ 55 من تم استبدال الجمعية الوطنية لكمبوديا على الفور بأحزاب سياسية غير منتخبة زعم الانحياز مع الحزب الحاكم ، الذي يعزز فقط الدافع السياسي المتصورة لقرار المحكمة العليا.

2.*يستنتج إلى* أن هذه التدابير القمعية الأخيرة تشكل بوضوح انتهاكات أساسية حقوق البرلمانيين المعنيين؛ *يلاحظ بأسف* أنهم تذكرنا للأسف نمط طويل من سوء المعاملة ضد المعارضة التي تم توثيقها من قبل الاتحاد البرلماني الدولي قبل كل انتخابات في كمبوديا في الماضي.

3.*يشعر بقلق عميق من* أن هذه التدابير تترك الحزب الحاكم دون منافسة كبيرة قبل الانتخابات العامة القادمة وبالتالي تحرم جزء كبير من سكان كمبوديا من التمثيل البرلماني ومن القدرة على ممارسة بحرية حقهم في التصويت للممثلين السياسيين الذين يختارونهم ؛ لذلك *يعبر عن جدية مخاوف* بشأن إجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة وشفافة في يوليو 2018 ؛

4. *يحث* السلطات الكمبودية على الفور إعادة جميع أعضاء مجلس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. البالغ عددهم 55 عضواً في الجمعية الوطنية، واستئناف الحوار السياسي والسماح للجنة الوطنية بالاحتفال برئاسة المرشحين للانتخابات القادمة *يكرر دعوته* إلى السلطات الكمبودية لاتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء المضايقة المستمرة لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي وأعضائه ، وتوفير كل الضمانات المناسبة لضمان أن أولئك الذين ذهبوا إلى المنفى قادرين على العودة بأمان، دون تأخير، لاستئناف أنشطتهم السياسية داخل اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي وللحملات بحرية في الاستعداد للانتخابات السريعة، دون خوف من الانتقام؛

5.*يشكك بجدية* في سلامة وشرعية المؤسسة البرلمانية الحالية في كمبوديا في ضوء هذه التطورات الأخيرة وعدم وجود مجال متكافئ في الفترة التمهيدية للانتخابات العامة، والتي تذهب مباشرة ضد المبادئ الأساسية لل الديمقراطية البرلمانية، والليبرالية المتعددة الأحزاب ونظام الحكم القائم على القاعدة من القانون؛ *تشير إلى* أنه ، وفقاً للمبادئ والقيم التي دافع عنها الاتحاد البرلماني الدولي، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي للديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/سبتمبر 1997، " تضمن حالة من الديمقراطية أن العمليات التي يتم استخدام السلطة بها، والتملك والتناوب السماح بالمنافسة السياسية الحرة وهي نتاج مفتوح وحر وغير تمييزي مشاركة الشعب ، تمارس وفقاً لسيادة القانون، في كل من حرف و روح"؛ *تحث* على زيادة التسامح وقبول دور المعارضة السياسية في كمبوديا؛

6.*يكرر* إتاحة الاتحاد البرلماني الدولي لتسهيل استئناف الحوار السياسي و التوسط بين الأطراف ؛

7.*يدعو* المجتمع البرلماني العالمي، في المقام الأول من خلال البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ، كذلك مثل غيرها من الجهات المعنية الدولية والإقليمية والداخلية المعنية، للانخراط في الجهود المشتركة للمساعدة في حل الأزمة الحالية بطريقة تتفق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ،بما في ذلك من خلال تسهيل استئناف الحوار السياسي ، واعتماد البيانات العامة و تقديم عروض للسلطات الكمبودية ؛

8.*يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة والمدعين وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة ؛

9.*يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

جزر المالديف

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

MDV16 – السيدة ماريا ديدي * 1
MDV28 – احمد عيسى
MDV29 – السيدة إيفا عبد الله *
MDV30 * موسى مانيك
MDV31 – إبراهيم رشيد
MDV32 – محمد شفاز
MDV33 – إمتياز فهمي *
MDV34 – محمد غاسام
MDV35 – أحمد رشيد
MDV36 – محمد رشيد
MDV37 – علي رضا
MDV39 – إلياس لبيب
MDV40– السيدة روجيا محمد
MDV41 – محمد ثوريك
MDV42 – محمد أسلم *
MDV43 – محمد رشيد *
MDV44 – علي وحيد

MDV45 – أحمد سمير

MDV46 – أفراشيم علي

MDV48 – علي عظيم *

MDV49 الهان فهمي

MDV50 – عبد الله شهيد *

MDV51 السيدة * روزينا آدم

MDV52 – إبراهيم محمد الصالح

MDV53 – محمد ناشيز

MDV54 – إبراهيم شريف *

MDV55 – أحمد محلوف *

MDV56 – فياض إسماعيل *

MDV57 – محمد رشيد حسين *

MDV58 – علي نزار *

MDV59 – محمد فلاح *

MDV60 – عبد الله رياز *

MDV61 – علي حسين *

MDV62 – فارس مأمون *

MDV63 – إبراهيم ديدي *

MDV64 – قاسم إبراهيم *

MDV65 – محمد وحيد إبراهيم *

MDV66 – سعود حسين *

MDV67 – محمد أميث *

MDV68 – عبد اللطيف محمد *

MDV69 – أحمد عبد الكريم *

MDV70 – حسين عارف *

MDV71 – محمد عبد الله *

MDV72 – عبدالله أحمد *

MDV73 – محمد مصطفى *

MDV74 – علي شاه *

MDV75 * سعدالله حلمي

MDV76 – حسين شاهوديه *

MDV77 – عبدالله سنان *

MDV78 – إلهام أحمد *

*(إعادة) انتخب عضوا في البرلمان في انتخابات آذار/ مارس 2014

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓التعذيب والمعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى

✓الاعتقال والاحتجاز التعسفي

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

✓التهديدات ، أعمال التخويف

✓قتل

✓انتهاك حرية الحركة

الحالة MDV-Coll.1

جزر المالديف: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 50 من عناصر المعارضة البرلمان ، باستثناء السيد أفراشيم علي، عضو الأغلبية (46 رجلاً وأربعة نساء)

المدعي: القسم (a) I.1 من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

مهام الاتحاد البرلماني الدولي: آذار/مارس 2018، تشرين الأول/أكتوبر 2016 ،تشرين الثاني/ نوفمبر 2013،تشرين الثاني/ نوفمبر 2012،

جلسة اللجنة الأخيرة:

جلسة استماع مع وفد المالديف في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2017)

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات:

رسالة من نائب الوزير عام مجلس الشعب (آذار/مارس 2018)

– البلاغ من المدعي:آذار/مارس 2018

– الاتصال من الاتحاد البرلماني الدولي: مراسلة موجهة إلى رئيس البرلمان مجلس الشعب (شباط/فبراير 2018)

– مراسلة موجهة إلى المدعي: آذار/مارس 2018

أ. ملخص القضية

بعد نقل السلطة المثير للجدل في شباط/فبراير 2012 ،كانت هناك تقارير جدية وذات مصداقية ومزاعم الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والهجمات والتهديدات بالقتل العديد من أعضاء المعارضة في مجلس الشعب ، ومعظمهم الذين ينتمون إلى الحزب الديمقراطي المالديفي. منذ الانتخابات البرلمانية 2014 ، قامت المعارضة بالإدعاء مراراً أن الحزب التقدمي في جزر المالديف ، بدعم من رئيس مجلس النواب مجلس الشعب ، وقد حددت بشكل منهجي الفضاء للمعارضة للمساهمة بشكل هادف في عمل البرلمان، وأن البرلمان قد اعتمد قوانين ذلك تقلل بشكل خطير من حقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق حرية التعبير والتجمع. البرلمان وقد نفى السلطات هذه الادعاءات. اندلع التوتر والعنف بعد تحالف المعارضة والانشقاقات من الحزب التقدمي في جزر المالديف حفزت المعارضة لنقل اقتراح حجب الثقة ضد رئيس البرلمان في آذار/مارس 2017. لجنة الانتخابات و الحزب التقدمي في جزر المالديف في وقت لاحق استخدم حكم المحكمة العليا الصادر في 13حزيران/ يوليو 2017 لتأكيد أن 12 عضوًا في البرلمان هم من فعلوا ذلك انشقاقاً من الحزب التقدمي في جزر المالديف قد فقدت مقاعدها في البرلمان. في غيابهم ، محاولات من معارضة لتمرير اقتراح حجب الثقة. اتخذت الأزمة السياسية في جزر المالديف منعطفا جديدا للأسوأ في أعقاب الحكم من قبل المحكمة العليا في 1 شباط/فبراير 2018 لإطلاق سراح تسعة سياسيين رفيعي المستوى وإعادة تنصيبهم 12 عضوًا في البرلمان، مما يمنح المعارضة أغلبية في البرلمان. الرئيس يمين رفضت تنفيذ الحكم ، مدعيا أنه غير قانوني ، وفي 6 شباط/فبراير 2018 أعلن حالة الطوارئ التي تم تمديدها 30 يومًا في 20 شباط/فبراير. المعارضة وقد احتج أنصاره على رفض احترام الحكم، وقد اعترض على صحة حالة الطوارئ ومقاطعة البرلمان. واعتقل أكثر من عشرة أعضاء في البرلمان في ظل حالة الطوارئ التي انتهت صلاحيتها في 22 آذار/ مارس 2018 ولم يتم تمديده. وأطلق سراح معظمهم بعد فترة وجيزة من اعتقالهم، رغم أنه ليس كذلك واضح ما إذا كانت لا تزال قيد التحقيق. قبل وقت قصير من حالة الطوارئ انتهت ، وأعلن مكتب المدعي العام عن تهم الإرهاب – بخصوص مؤامرة مزعومة للإطاحة بها الحكومة – ضد 11 من كبار الشخصيات ، بما في ذلك أعضاء البرلمان الأربعة السيد فارس كل من مامون ، والسيد عبدالله رياز ، والسيد عبد الله سنان ، والسيد إلهام أحمد ، وأمرهم بالبقاء الاحتجاز حتى نهاية المحاكمة. ثلاثة أعضاء آخرين في البرلمان ، هم السيد أحمد محلوف ، السيد إبراهيم محمد الصولي والسيد علي عظيم ، لا يزالان رهن الاحتجاز. بينما 10 أعضاء آخرين من البرلمان حر ، فهم يواجهون اتهامات ، يعود معظمها إلى عام 2017. المعارضة يدعي أن كل هذا هو جزء من نمط من الترهيب والقمع من قبل السلطات. قام وفد مفوض من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بتنفيذ بعثة إلى جزر المالديف من 19 إلى 21 آذار/مارس 2018 لمعالجة المخاوف المستمرة والجديدة.

ب القرار

المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1.شكر الرئيس لتلقي الرسالة وعلى جميع الترتيبات التي تم اتخاذها ؛

2.شكر الوفد على عمله. *نتطلع* إلى تلقي تقريره الكامل المكتوب ، والذي سيكونالمشاركة مع السلطات ومقدمي الشكاوى والجهات الخارجية ذات الصلة لتعليقاتهم ؛

3.*يحيط علماً* ، في غضون ذلك ، بملاحظات الوفد الأولية التالية و

التوصيات:

•يساور الوفد قلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار السياسي في ملديف ، والذي يبدو أنه نتيجة لمجموعة من العوامل ، بما في ذلك "الفائز يأخذ كل شيء" العقلية السياسية ، وعدم وجود ثقافة الحوار السياسي ، وتقارير الفساد على نطاق واسع ،العبور المنتظم في البرلمان وغياب قضاء مستقل تماما ومؤسسات الرقابة المستقلة. يؤكد الوفد على التالي 12 شهراً ، مع الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر 2018 والانتخابات البرلمانية في آذار/مارس 2019 ، لا بد أن يؤدي إلى مزيد من التوتر إذا كانت الأسباب الكامنة وراء استمرار عدم الاستقرار السياسي والغياب الملحوظ لمستوى لعب متكافئ لل لم تتم معالجة مشاركة المرشحين الرئاسيين بجدية. ولذلك يدعو الوفد جميع أصحاب المصلحة السياسيين في ملديف إلى العمل بشكل حاسم معا للتعامل بفعالية مع أسباب استمرار عدم الاستقرار السياسي. ال

كما يدعو الوفد السلطات إلى بذل كل ما في وسعها لضمان أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة ستكون حرة ونزيهة ويتم إدراكها.

• يعتبر الوفد أن إلغاء ولاية 12 عضوا من يجب أن ينظر إلى البرلمان في ضوء العوامل المذكورة مسببة استمرار السياسية عدم الاستقرار. ومع ذلك ، يعتقد الوفد أن هناك مؤشرات واضحة على أن كان الإلغاء تعسفياً ، بما في ذلك ما يلي: (1) على الرغم من انتشار العبور الأرضي الواسع منذ عام 2014 ، فقط 12 عضوا في البرلمان الذين انشقوا عن الحزب الحاكم الرئيسي فقد مقاعدهم (2) واعتمد حكم المحكمة العليا الصادر في 13 يوليو 2017 أقل من ثلاثة بعد أيام من عرض المسألة عليها ، في وقت التصويت على حجب الثقة الحركة ضد رئيس وشيكة ومن المرجح أن تمر بدعم من 12 عضواً في البرلمان ؛ (ج) العديد من أعضاء البرلمان ال 12 ، مثل اتخذ السيد عبد اللطيف والسيد محمد عبد الله جميع الخطوات اللازمة ، كما تشهد بذلك الوثائق المقدمة للوفد ، للتخلي عن عضوية حزبهم من قبل 13 تموز/ يوليو 2017 ، الذي اعتبرت المحكمة العليا أنه التاريخ من التاريخ سيتم حظر المعبر. و (4) قانون مكافحة التشهير

الذي تم تبنيه مؤخرا بأثر رجعي يوافق على إلغاء 12 عضوا في البرلمان ، بدلا من التقدم إلى المستقبل الحالات فقط. ولذلك يدعو الوفد السلطات المالديفية للسماح لأعضاء 12 من البرلمان لأخذ مقاعدهم في مجلس الشعب في أقرب وقت ممكن.

• يشعر الوفد بالقلق إزاء محاولات إحباط اقتراح حجب الثقة ضد رئيس المجلس الحاكم في عام 2017 ، ولا سيما الأحداث التي وقعت في 24 تموز/يوليو 2017 ، بما في ذلك الإقالة القسرية للعديد من أعضاء البرلمان من مجلس الشعب. يعتبر الوفد أن البرلمان يجب أن يكون في متناول أعضائه على الإطلاق مرات ، وبالتالي تشعر بقلق عميق من أن العديد من البرلمانيين لا تزال تواجه إجراءات قانونية لمحاولة الوصول إلى البرلمان في ذلك اليوم.ولذلك يدعو الوفد سلطات ملديف إلى سحب هذه التهم فوراً.

•ويشعر الوفد بقلق بالغ إزاء موجة الاعتقالات لأعضاء البرلمانتحت حالة الطوارئ ، وجهت الاتهامات ضد أربعة أعضاء البرلمان ، واعتقالهم حتى نهاية محاكمتهم بتهم الإرهاب. الوفد هو أيضاتشعر بالقلق إزاء استمرار احتجاز ثلاثة أعضاء آخرين في البرلمان. يدعو الوفد السلطات إلى التأكد من أن جميع أعضاء البرلمان تمتع بالحق في محاكمة عادلة، وأن أي قضايا ضدهم يتم جلبها بجد و بسرعة أمام المحاكم وفقط عندما تتوفر أدلة واضحة. الوفد يعتقد أنه سيكون من المفيد جدا إرسال مراقب محاكمة إلى إجراءات المحكمة في واحد أو أكثر من هذه الحالات.

•وقد تلقى الوفد معلومات متناقضة حول ظروف احتجاز أعضاء البرلمان ، والتي سوف تصف في تقرير مهمتها بالكامل. الوفد لذلك ، ندمت على أنه لم يُسمح لها بمقابلة أعضاء البرلمان المعتقلين لتقييم وضعهم.ويثق الوفد في أن السلطات تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ذلك يتم الاحتفاظ بأعضاء البرلمان المعتقلين في ظروف مناسبة ويكون لهم حق الوصول لأسرهم ومحاميهم وطبيب.

•ويشعر الوفد بالقلق من أنه مع مقاطعة مقاطعة البرلمان للتشريع يتم تمريرها بموجب المادة 87 (ب) من الدستور دون نصف الأعضاء التواجد ،كما هو مطلوب. كما يشعر الوفد بالقلق من أن الأحزاب الحاكمة و يبدو أن المعارضة غير قادرة على استخدام البرلمان كمنبر لمناقشة قضاياهم الاختلافات وإيجاد حلول مشتركة. يدعو الوفد السلطات البرلمانية إلى ضمان أن البرلمان بالكامل تلتزم بالدستور عند القيام بعملها وتدعو جميع الأطراف للانخراط فيها حوار سياسي بناء. يشجع الوفد جميع الأطراف على الاستفادة من الخبرة والمنصة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز هذا الحوار.

4. *يطلب* من الأمين العام تقديم هذه النتائج والتوصيات الأولية إلى انتباه السلطات المعنية ، ومقدمي الشكاوى ، والأطراف الثالثة المهتمة ؛

5. *يطلب* من اللجنة أن تواصل فحصها للحالات المطروحة وأن تبلغ عنها في أكتوبر 2018 في ضوء تقرير البعثة الكامل وأية ملاحظات وردت.

القضية MNG01

منغوليا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: برلماني ذكر من أغلبية

المدعي: القسم I.1 (a) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أكتوبر 2000

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: أكتوبر 2017

بعثات الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/سبتمبر 2017 ، أيلول/سبتمبر 2015 ، آب/أغسطس 2001

جلسة اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد منغوليا في عشر للاتحاد البرلماني الدولي 138 (آذار/مارس 2018)

متابعة حديثة:

- التواصل من السلطات:

رسالة من نائب رئيس مجلس النواب State Great Hural، November 2017

- الاتصالات من المدعي:

آذار/مارس 2018

- الاتصالات من الاتحاد البرلماني الدولي إلى التنفيذية والقضائية والبرلمانية السلطات (شباط/فبراير 2018)

- مراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي موجهة إلى المدعي:آذار/ مارس 2018

منغوليا

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓ القتل

أ. ملخص القضية

اغتيل السيد زوريج سانجاسوورين ("السيد زوريج")
2 تشرين الأول / أكتوبر 1998. يعتبره كثيرون الأب
الحركة الديمقراطية في منغوليا في s1990 ، وكان السيد زوريج عضو البرلمان ووزير البنية التحتية بالوكالة. في ذلك الوقت، كانت منغوليا تمر بفترة سياسية ثورة بعد انهيار الحكومة الائتلافية. كانت المفاوضات قائمة لاختيار رئيس الوزراء القادم. وكان السيد زوريج ينظر إليه كمرشح لمنصب الوظيفة في اليوم الذي قُتل فيه. ويعتقد على نطاق واسع أن القتل كان اغتيال سياسي تم تغطيته. منذ تقرير برلماني في يوليو عام 2000 انتقد بشدة النقص الحاد في التحقيق الأولي ، المنغولي وأكدت السلطات مرارا وتكرارا أن كل جهد كان يجري لتحديد هوية القتلة وتقديمهم إلى عدالة. كانت مجموعات العمل التحقيق القضائية المتتالية وقد تم تفويض اللجان البرلمانية والراسخة مراقبة ودعم ومراقبة الإشراف على التحقيق.ومع ذلك ، تم الإبلاغ عن التقدم القليل. بحلول منتصف عام 2015 ، لا أحد وقد تم مساءلتهم وأكدت السلطات ذلك لم يتم تحديد أي مشتبه بهم. كان التحقيق سجي كليا في سرية، يعتبر "سر الدولة" و تعامل في المقام الأول من قبل أجهزة الاستخبارات ، مع المتكررة المزاعم على مر السنين أن عدد من الأشخاص كان تعرضوا للضغوط والتعذيب من أجل الحصول على اعترافات.

بين أواخر 2015 و 2017 ، تم القبض على المشتبه بهم فجأة ، وحوكموا بسرعة وحكم عليهم خلال المحاكمات مغلقة أمام الجمهور قبيل الانتخابات الرئاسية. عقدت المحاكمات في غياب شاهد العيان الوحيد للاغتيال ، السيدة بانزراغ بولغان ("السيدة بولغان") ،أرملة السيد زوريج. كانت هي نفسها تعامل كمشتبه به وتم احتجازها في الحبس الانفرادي في ظروف يرقى إلى التعذيب. ويبدو أن المشتبه بهم الآخرين تعرضوا للتعذيب لإجبارهم على ذلك على الاعتراف بالتورط في الاغتيال. في 27 ديسمبر 2016 ، كان المتهمين الثلاثة الرئيسيين حكم بالسجن لمدة تتراوح بين

23 و 25 سنة لقتله السيد زوريج بناء على أوامر من مجهولين العقل المدبر. وأيدت محكمة الاستئناف والمحكمةالعليا هذه الأحكام.في أيلول/سبتمبر 2017 ، قام وفد من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول حقوق الإنسان للبرلمانيين زيارة منغوليا للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه التطورات والمخاوف. خلال الزيارة ، لم تعتبرها السلطات البرلمانية ولا عائلة السيد زوريج أو الشعب المنغولي وقد تم تحقيق العدالة على الرغم من الإدانات الأخيرة.

تقرير المهمة النهائي يؤكد بشكل كامل الملاحظات الأولية والتوصيات من قدمت اللجنة خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ ، تشرين الأول/ أكتوبر 2017). نتائجها الرئيسية

والتوصيات هي التالية:

-حدثت انتهاكات خطيرة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. قبل الاتحاد البرلماني الدولي التوصيات لم تنفذ من قبل السلطات المنغولية. التخويف ويتم ممارسة الضغط ضد جميع الأشخاص الذين يهتمون بالقضية.

-وتشعر اللجنة بقلق بالغ لأن إجراءات المحاكمة الأخيرة كانت تهدف إلى التستر عليها الجناة الحقيقيين للاغتيال (الجناة المباشرين ، المنظم ، العقل المدبر. اليبدو أن ثلاثة أشخاص مدانين قد تم تأطيرهم من قبل أجهزة المخابرات وضغطوا عليها لجعل اعترافات كاذبة. يتم التحقيق بجدية في تورطهم في الجريمة ووجهت انتباه اللجنة إلى حالات عدم الاتساق المشبوهة والأدلة المبرئة. يبقى العقل المدبر (ق) مجهولة ويستمرّ [كريسل بروسسّ] جدّيّة [إين رلأيشن تو] الالتحقيق المستمر.

-ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء ظروف احتجاز المدانين الثلاثة الأشخاص وحقيقة أن عائلاتهم ويبدو أن تواجه الترهيب والضغط المستمر. أنه تشعر بالقلق من حقيقة أن السيدة بولغان وغيرها من الأشخاص لا يزالون تحت الإغلاق المراقبة ومنعهم من السفر إلى الخارج على الرغم من أن التهم الجنائية ضدهم تم إسقاطها.

-وتدعو اللجنة السلطات المنغولية إلى رفع السرية عن القضية والسلوك ، دون مزيد من التأخير ، إعادة محاكمة عادلة ومفتوحة أمام محكمة مستقلة ومحايدة في وجودها من المراقبين الدوليين والمحليين. ويعتقد الوفد بقوة أن العدالة يجب أن تكون قدمت إلى أسرة السيد زوريج، وكذلك إلى الأشخاص المدانين وأسرهم، لتجنب أجهاض خطيرة للعدالة. نظرا لعدم الثقة العميقة التي تطورت على مر السنين ، وهذا اختبار حاسم لقدرة الجهاز القضائي المنغولي على إثبات أنه يعمل في ظلها حكم القانون ولم تصبح رهينة للمصالح السياسية والتجارية. استباقية وهناك حاجة أيضا وممارسة نزيهة للوظائف الإشرافية للدولة العظمى Hural إذا كان هناك هو أن يكون أي تقدم في القضية.

تم تلقي المعلومات والملاحظات المحدثة التالية منذ أن تمت المهمة:

-في كانون الأول/ديسمبر 2017 ، قررت الحكومة المنغولية أن معظم الملفات المتعلقة زوريغ القضية يجب أن ترفع السرية.

–نشرت وسائل الإعلام المنغولية رسالة طويلة ومفصلة كتبها السيد ب. سودنومدارجا ، واحدة من الأشخاص المحكومين بتهمة قتل السيد زوريج الموجود في السجن ، والذين تم الوصول إليهم نفى وفد الاتحاد البرلماني الدولي خلال مهمته. في الرسالة ، أكد السيد سودنومدارجا أنه تم الضغط عليه وأسيئت معاملته للاعتراف بالقتل. توفر الرسالة الكثير التفاصيل ، بما في ذلك تواريخ وأسماء الأشخاص المعنيين ، الذين يشملون ضباط الاستخبارات.

– وقدمت أسرة السيد زوريغ رسالة رسمية في أوائل آذار / مارس 2018 وأقرتها نتائج وتوصيات تقرير البعثة. تقول الأسرة ما يلي: "نحن السؤال بجدية أن العدالة تتم ... نخشى أن الثلاثة المدانين كانوا مخطئين مدان .... نشعر بخيبة أمل في نظامنا القضائي: نشعر بأن القضية لم تحل بطريقة مستقلة ومحايدة وعادلة ... ندعو سلطاتنا لمعالجة هذا وضع خطير واطلب من الاتحاد البرلماني الدولي دعم العدالة العادلة والحقيقية ".

– تم تلقي ثلاثة اتصالات رسمية منفصلة من السلطات المنغولية بتاريخ 24 آذار / مارس 2018. إنهم يعترضون على نتائج تقرير البعثة.

•وقدم مكتب المدعي العام ملاحظات قانونية مفصلة بشأن البعثة أبلغ عن. تشير هذه الملاحظات إلى أن إجراءات المحاكمة تمت بشكل كامل مع دستور وقوانين منغوليا. تشير إلى الأحكام القانونية والوثائق ولكن لم يتم إرفاق وثائق داعمة. يستنتجون أن استنتاجات المهمة لا أساس لها من جانب واحد لأنهم يعتمدون على "معلومات الجهة المقابلة" أيضًا يشار إليها على أنها "معلومات غير مثبتة وغير واقعية مقدمة من أفراد عائلة السيد ب. سودنمدارجا والسيد ت . شمجي اثنان من الأشخاص الثلاثة الذين أدينوا قتل السيد زوريغ س. الناس الذين لديهم تضارب في المصالح للقضية وآخر مجموعة من الأشخاص الذين يعيقون عمداً إجراء المحكمة "حتى لو كان الوفد "سمع عن الواقع خلال الاجتماع مع نائب الدولة العامة المدعي العام ورئيس وكالة المخابرات العامة ".

•وأكدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الأشخاص الثلاثة الذين أدينوا وقدمت الاغتيال والسيدة بولجان ثماني شكاوى إلى اللجنة من آب / أغسطس 2015. وذكر أن "اللجنة حلّت الشكاوى في إطار ولايتها" و إحالتها إلى المدعي العام ، الوكالة التنفيذية العامة للمحكمة القرارات ووكالة المخابرات العامة. لم تدرج أي تفاصيل عن جوهر الشكاوى أو كيف تم حلها.

•في ملاحظاته ، أشار البرلمان المنغولي إلى أنه لا يمكن أن يعمل إلا داخل حدود الأحكام الدستورية المتعلقة بفصل السلطات و استقلال القضاء. وأكد أنه عند تلقي رسائل القلق من وكان الاتحاد البرلماني الدولي قد طلب إيضاحات من السلطات المعنية من أجل نقلها استجابات. وأكدت أن جزءا من الملفات المتعلقة بقضية الجناة كان تم الكشف عنها مؤخرا من قبل الحكومة. فيما يتعلق بالحالة المنفصلة لتحديد منظم أو العقل المدبر ، لم يتم تحديد أي شخص بعد والقضية كانت لا تزال تحت سرية الدولة ولا يمكن الكشف عنها. البرلمان أكد ذلك كجزء من وظيفتها الإشرافية،

وسوف تستمر في مراقبة العملية والتطورات في في حالة إبقاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم وبالتعاون في الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والإنصاف حل هذه القضية بموجب القوانين المنغولية القائمة. وخلال الجلسة التي عقدت في 138 ال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس المجلس الأعلى للدولة العظمى ووقال أعضاء آخرون من وفد منغوليا أن الوضع مختلف الآن أن الحكومة قد رفعت السرية عن جزء من الملفات. سيكون من دواعي سرور البرلمان أن يرحب بواحد جديد زيارة اللجنة إلى منغوليا لتقديم أعضائها إلى الملفات المحظورة في الوقت الحالي والمتاحة في المحفوظات. علاوة على ذلك ، الهيئات مثل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان البرلمانية أو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي الآن مخولة أيضا لمراجعة المواد القضية رفعت عنها السرية وستجعل عمليات التحقق الخاصة بهم.

ب القرار

المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* سلطات منغوليا لتقاسم ملاحظاتها على التقرير النهائي لل بعثة إلى منغوليا في سبتمبر 2017 من قبل لجنة حقوق الإنسان في البرلمانيين. *ممتن* لنائب رئيس الدولة العظمى هورال والوفد منغوليا لجعلها متاحة في وقت قصير للاجتماع مع أعضاء اللجنة خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 138 ؛ *أيضا شكر* أعضاء أسرة السيد زوريج لملاحظاتهم

2. *يؤيد بالكامل* استنتاجات وتوصيات تقرير البعثة *مع استحقاقها ملاحظة* المعلومات المحدثة والملاحظات الواردة ؛

3. *يرى* أن الإجراءات القضائية التي تم الانتهاء منها في عام 2017 لا يمكن اعتبارها جهود شرعية وذات مصداقية لإثبات الحقيقة والمساءلة في قضية زوريج كما كانت لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة ؛ *يتذكر* ذلك لا يمكن أبداً اعتبار إجراء محاكمات سرية معجّلة على أساس أدلة سرية بمثابة خدمة العدالة أو سيادة القانون ؛

4. *يساورها القلق العميق من* أن الأشخاص الثلاثة المدانين ربما تكون قد أحيطت بهم المخابرات الخدمات والضغوط لجعل اعترافات كاذبة ؛ *يجدد دعوته* إلى السلطات المختصة منغوليا على وجه السرعة لإجراء إعادة محاكمة علنية بطريقة عادلة وعادلة وشفافة في وجود مراقبين محليين ودوليين ، بما في ذلك مراقب الاتحاد البرلماني الدولي ، لتجنب حدوث جدية إخفاق العدالة؛

5. *يلاحظ مع الارتياح* قرار الحكومة إلغاء السرية عن جزء كبير من ملفات القضية و حقيقة أن اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان في الولاية العظمى هورال هي الآن مخولة لمراجعة ملفات القضية السرية *ترحب* بتجديد التزام البرلمان بممارسة الرياضة الرقابة البرلمانية لضمان تحقيق العدالة ورؤيتها في هذه الحالة مع احترام فصل السلطات *يأمل* أن يتم إخطاره بالإجراء الذي اتخذته البرلمان ونتائجها على أساس منتظم ؛

6. *يرحب* بالدعوة التي قدمها نائب رئيس البرلمان من أجل زيارة أخرى للاتحاد البرلماني الدولي لتقديمها أعضاء اللجنة إلى الملفات التي تم إلغاء صلاحيتها والتي يمكن الوصول إليها الآن ؛ *يتمنى* ، قبل الإرسال وفد آخر إلى منغوليا ، أولاً لتلقي الوثائق الأساسية والإجابات على الأسئلة أن اللجنة تسعى منذ فترة طويلة من السلطات المختصة ، بدءًا من نسخ من جميع الأحكام الصادرة من المحكمة في القضية ؛

7. *لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء* استخدام أساليب التحقيق من قبل ضباط الاستخبارات تنطوي على التعذيب والترهيب والضغط والنقص الواضح في أي مستقل وآليات المساءلة لتيسير ومعالجة هذه الشكاوى في ظل منغوليا الحالية التشريعات؛ *يدعو* إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء جميع أعمال التخويف والضغط و المراقبة ضد أفراد الأسرة من المدانين وضد الشهود والسابقين المشتبه بهم ، فضلا عن رفع فوري لجميع القيود المفروضة على حرية الحركة الأشخاص الذين لا تتهمهم المحكمة رسمياً كمشتبه بهم في القضية ؛ *يدعو أيضا* قيام البرلمان بإجراء إصلاح تشريعي مناسب لمعالجة هذه القضايا ؛

8. *ويأسف* مرة أخرى لاستمرار استخدام القضية كورقة مساومة سياسية من جانب الجميع أحزاب سياسية؛ *ويشدد على* أن الوفد الذي سافر إلى منغوليا حريص للغاية على ذلك جمع المعلومات والوثائق من مجموعة متنوعة من المصادر من جميع الجهات من قبل ، خلال وبعد مهمتها من أجل إجراء تقييم موضوعي وشامل في نهائياتها أبلغ عن؛ *يذكر* بأن السلطات منغوليا قد فشلت في الإجابة على العديد من الأسئلة من الوفد وتقديم الوثائق الداعمة على أساس سرية الدولة ؛ *يكرر أسفه الشديد لعدم* السماح للوفد بالاجتماع مع المعتقلين أو مع أي من ممثلي السلطة القضائية، وهو العامل الذي لا يفضي إلى التخفيف مخاوف خطيرة تنعكس في تقرير البعثة ؛

9. *يود* أن يبقى على اطلاع على التطورات الجديدة المتعلقة بالقضية من قبل البرلمان و السلطات الأخرى ذات الصلة؛

10 . *يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة المدعي وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة و متابعة معهم للحصول على جميع المعلومات والوثائق اللازمة قبل تنظيم زيارة جديدة

11 . *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

النيجر

القرار بتوافق الآراء التي اعتمدها المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في 202 في الثانية جلسة (جنيف ، 28 مارس 2018)[3]

القضية NER115

النيجر: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: أحد أعضاء المعارضة من الذكور الجمعية الوطنية

المدعي: القسم (a) I.1 من

إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أكتوبر 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي : - - -

جلسات اللجنة الأخيرة: - - -

جلسات الاستماع مع صاحب الشكوى و

وفد النيجر خلال 138 ال البرلماني الدولي

الجمعية (مارس 2018)

متابعة حديثة:

- التواصل من السلطات:

رسالة من رئيس المجلس الوطني

الجمعية (كانون الثاني/يناير 2018)

- البلاغ من المدعي:

NER115 – أمادو حماة

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓عدم احترام الحصانة البرلمانية

✓ عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

أ. ملخص القضية

السيد أمادو حماة ، رئيس المجلس الوطني السابق الجمعية ، زعيم حزب MODEN / FA لومانا أفريقيا ورئيس المعارضة ، وقد تم نفي في فرنسا منذ ذلك الحين2014 نتيجة لرفع دعوى قضائية له. تم رفع حصانته البرلمانية في آب/أغسطس 2014 من قبل مكتب الجمعية الوطنية ، عندما كان البرلمان في عطلة، دون أن يكون السيد حماة أولية سمع.

[3]وأعرب وفد النيجر عن تحفظاته بشأن القرار.

بعد أن عاد إلى النيجر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 لمواجهة العدالة وللحملات كمرشح في الانتخابات الرئاسية ، تم القبض على السيد هاما أثناء خروجه من الطائرة. على الرغم من بعد أن كان غير قادر على الحملة بسبب احتجازه ، جاء السيد حماة في المرتبة الثانية في الجولة الأولى من الرئاسة الانتخابات ، في 21 شباط/فبراير 2016. انسحبت المعارضة من العملية الانتخابية ، مما يجعل مزاعم الغش. على 16 مارس 2016 ، تم منح السيد حماة نقل إلى فرنسا ، رسمياً لأسباب طبية. الرئيس المنتهية ولايته كان
أعيد انتخابه في الجولة الثانية من التصويت يوم 20 آذار/مارس.
بعد العديد من التعقيدات الإجرائية ، أدين السيد حماة غيابياً وحُكم عليه بالسجن لمدة عام في مارس / آذار 2017 على جريمة المساعدة والتحريض على إخفاء الأطفال حديثي الولادة ، معًا مع حوالى 30 شخصًا ، بما في ذلك زوجته. كانوا متهمين بشراء أطفالهم نيجيريا من امرأة يشتبه في كونها رئيسة عصابة تهريب الأطفال دون الإقليمية. سيد (هاما)

قدم عددًا من الطعون ، بما في ذلك الاستئناف إلى المحكمة الدستورية ، التي أصدرت الحكم حكم في 21 آذار/مارس 2018 ، وواحد إلى محكمة النقض ، والذي لم تصدر المحكمة قرارًا بشأنه بعد.
تم أخذ أطفال الأزواج الذين أدينوا في آذار/ مارس 2017 منهم ووضعوا في دور الأيتام ، باستثناء أطفال السيد هاما، الذين تم إخراجهم من النيجر من أجل تجنب نفس الشيءمصير. الأطفال يختبئون حالياً في نيجيريا مع أمهم – التي انتهت من خدمتها الحكم في النيجر – ويقال أنها مسجلة في المدرسة هناك. وبحسب ما ورد تجري الإجراءات لنقل الأطفال إلى دار للأيتام في النيجر.وتدعي صاحبة الشكوى أن الحصانة البرلمانية والحق في الدفاع عن السيد هاما قد انتهكت التهم الموجهة ضده لا أساس لها من الصحة ، وأن الإجراءات لم تكن محايدة ، مستقلة ولا عادلة. ويؤكد صاحب الشكوى أنه لم يكن هناك أي دليل ضد السيد هاما أو زوجته المقدمة من الادعاء أو القضاة (على عكس الحال في حالة الأزواج الآخرين). صاحب الشكوى قدمت أدلة تبرئة أنه يقول لم يؤخذ في الاعتبار. ويشير صاحب الشكوى إلى ذلك لم يتم إحضار المرأة النيجيرية التي يفترض أنها في مركز حلقة التهريب المشتبه بها أمام المحاكم. ويرى صاحب الشكوى أن السيد حماة كان ضحية لأفعال سياسية ومضايقات قانونية منذ انحاز حزبه للمعارضة في آب/أغسطس 2013. وهو يؤكد على هذه تكثفت الأفعال عندما رفض السيد هاما الاستقالة من منصبه رئيس مجلس الأمة و في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير 2016. ويشير صاحب الشكوى إلى أن السيد حماة الأطفال ، الذين تم تقديم الإجراءات القانونية الخاصة بحسابهم ليتم إيداعهم فيها دور الأيتام في النيجر ، هم الضحايا

الرئيسيون في القضية المطروحة ، والتي من المحتمل أن تؤثر عليهم بالكامل حياة ، وترى أن مصلحتهم يجب أن تأخذ الأسبقية. وتؤكد السلطات البرلمانية أن القضية ليست ذات دوافع سياسية بأي حال من الأحوال. الإجراء لتأذن رفع الحصانة البرلمانية تم إجراؤه وفقا للدستور والقواعد الإجرائية. تم تبني القواعد الإجرائية الجديدة في مارس 2017 ، ووفقًا لرئيس الجمعية الوطنية ، الإجراء الآن أفضل تنظيما. التهم ضد وقد صدر السيد هاما بعد تحقيق قضائي استمر عدة أشهر ، والسيد هاما الإدانة ، وأولئك الـ 30 أو نحو ذلك الذين تمت مقاضاتهم بشكل مشترك ، تم تحديدهم في الأحكام التي يصدرها القضاء المستقل وفقاً لدستور النيجر. السلطات التأكيد على أن أياً من الأزواج الآخرين المدانين لم يقدم طلب استئناف ، وأنهم انتهوا الآن يقضي عقوباتهم. يؤكدون أن أطفال الأزواج المحكوم عليهم قد أزيلوا منهم و وضعت تحت سلطة الدولة ، لحمايتهم ، نتيجة لقرار قانوني من المحكمة.

ب القرار

المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1. شكر وفد النيجر وصاحب الشكوى على المعلومات التي شاركتها في الجلسات مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين الذي عقد خلال 138 ال البرلماني الدولي المجسم؛
2. يثني على الجمعية الوطنية لتعيين وفد شامل للاتحاد البرلماني الدولي رقم 138 المجسم؛ *ترحب* بحقيقة أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين كانت قادرة على سماع وجهات النظر المختلفة حول القضية التي عقدتها مختلف الأطراف التي تشكل وفد؛ *يلاحظ* رأي الجمعية الوطنية أنه لا يمكن تناول القضية بسبب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية ؛ *تشجع* عليه مع ذلك لمواصلة الحوار ونقل المخاوف التي لا تزال قائمة في هذه القضية إلى السلطات المختصة والقيام بنشاط لتيسير التوصل إلى حل وفقا ل دستور النيجر
3. *يعرب* عن *استيائه* من عدم إحراز أي تقدم للتمكين من تسوية القضية في قضية بطريقة مرضية *تعرب عن قلقها* إزاء الوضع الحالي للسيد هاما وعائلته ، لا سيما أن الطفلين المشاركين ؛ *يشير إلى* أنه بموجب اتفاقية حقوق الطفل ، الذي صدقت عليه النيجر ، ولا سيما المادة 9 منه ، تلتزم الدول الأطراف بضمان ذلك لا يجوز فصل الطفل عن والديه ضد إرادتهم ، إلا إذا كان ذلك الفصل ضروري لمصالح الطفل الفضلى ، على سبيل المثال في حالات سوء المعاملة أو الإهمال؛ *يؤكد* أنه بغض النظر عن الأبوة البيولوجية للأطفال ، وهو جانب أساسي من جوانب وفي الحالة الراهنة ، يعتبر السيد حماه وزوجته نفسيهما من أبوين الأطفال يبدو أنها تصرفت دائمًا على هذا النحو ؛ *يعتبر* بالتالي أن قرار وضع الأطفال في دار الأيتام ، والإجراءات الجارية في هذا الصدد ، لا تأخذ في الاعتبار

المصالح الفضلى للأطفال *يدعو* سلطات النيجر للامتثال لالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الطفل *يأمل* أن جميع السلطات المختصة ، بما في ذلك السلطة القضائية ، يأخذ في الاعتبار هذا الجانب الأساسي من القضية ؛

4. *يأسف بشدة لعدم* إطلاع الأطراف على مواعيد محاكمة السيد هاما وبالتالي لم تتمكن من إرسال مراقب مستقل ، على الرغم من طلباتها تلك النهاية *يشدد* على الاختلافات الرئيسية في الرأي بين الطرفين ، والكثير المضاعفات الإجرائية التي لا تزال موجودة في هذه الحالة المعقدة ؛

5 .*يلاحظ* أن هذه الحالة لا تزال حساسة في الوقت الحالي ، وأنها تحتوي على بعد سياسي لا يمكن إنكاره ، في ضوء العوامل التالية: تاريخ العلاقات بين السيد حماه ورئيس الدولة ؛ حقيقة أن السيد حماه هو رئيس المعارضة ؛ الحقيقة أنه يطمح لأن يكون رئيسًا للجمهورية ؛ الطريقة والظروف التي فيها تم رفع الحصانة البرلمانية من قبل مكتب الجمعية الوطنية خلال البرلمان العطلة، دون أن يتم تأكيد ذلك في وقت لاحق في الجلسة العامة، على الرغم من إشكالية و فراغ قانوني إجرائي مثير للجدل ؛ المناطق الرمادية الكثيرة في قضية "الاتجار بالأطفال" ، بما في ذلك استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بالأدلة على السيد حمزة وزوجته بالذنب ، في شروط الأحكام ذات الصلة والمزاعم التي قدمها صاحب الشكوى ؛ وأخيراً، علاقة واضحة بين المراحل الرئيسية في محاكمة السيد هاما والتقويم السياسي، على وجه الخصوص الانتخابات الرئاسية الأخيرة ؛

6.*يعرب عن رغبته* في وفد من لجنة حقوق الإنسان في البرلمانيين لزيارة النيجر ، وربما تمديد الزيارة لتشمل نيجيريا ، من أجل حملها من الشيكات الإضافية ، والتحدث مباشرة مع جميع الجهات الفاعلة المعنية ، ولا سيما مع تلك الموجودة في السلطة القضائية والتنفيذية ، وتشجيع الأطراف على إعادة إقامة الحوار السياسي و إيجاد حل مرض لهذه الحالة ؛ *يأمل* في الحصول على رد إيجابي من الوطنيةالجمعية لهذه الغاية ، ومساعدة الجمعية العامة لتمكين البعثة من المضي قدما على نحو سلس.

7. *يشير* إلى الاستنتاجات السابقة للجنة ، والتي بموجبها حقوق السيد هاما الدفاعية لم يتم احترامها خلال الإجراء البرلماني لرفع الحصانة عنه ، لأنه لم يكن كذلك نظرا لجلسة استماع أولية *يلاحظ مع الاهتمام* أن القواعد الإجرائية للوطنية تم تعديل الجمعية لتحسين تنظيم رفع الحصانة البرلمانية عن طريق مكتب عندما يكون البرلمان في عطلة؛ *يطلب* من رئيس الجمعية الوطنية لتوفير نسخة من الأحكام المعدلة ؛

8. *يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ، المدعي وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون قادرًا على تقديم المعلومات ذات الصلة ؛ و *طلبات* له أيضاً لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم البعثة من قبل لجنة الإنسان حقوق البرلمانيين.

9. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

النيجر

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202

(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)[4]

© سيدو بكاري

NER116 – سيدو باكاري

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓ الاعتقال التعسفي

✓ عدم وجود الإجراءات القانونية والتأخير المفرط في إجراءات

to عدم احترام الحصانة البرلمانية

✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

القضية NER116

النيجر: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: أحد أعضاء المعارضة من الذكور

الجمعية الوطنية

المدعي: القسم (a) I.1 من

إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: **أيلول**/سبتمبر 2015

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: – – –

جلسات اللجنة الأخيرة: – – –

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني الجمعية (كانون الثاني/يناير 2018)

– البلاغ من المدعي:آذار/مارس 2018

– مراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2018)

مراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي (شباط/فبراير 2018)

4

أ. ملخص القضية

في 28 حزيران/يوليو 2015 ، مكتب الجمعية الوطنية أذن القبض على البرلماني سيدو بكاري ، رئيس البرلمان المجموعة MODEN / FA Lumana-Africa ، دون اعطائه جلسة استماع أولية. هو لم يكن أعيد انتخابه واعتقل عندما كان برلمانيانتهت الولاية في 16 أيار/مايو 2017 ، منذ ذلك التاريخ احتجز في فترة ما قبل المحاكمة. السيد بكاري متهم باختلاس الأموال العامة في عام 2005 ، عندما كان منسق للطوارئ الغذائية لجنة (CCA) التي أجابت على مكتب رئيس الوزراء وزير. في ذلك الوقت ، كان رئيس الوزراء السيد أمادو حماة (NER115) ، حاليا رئيس المعارضة. وفقا لصاحب الشكوى ، البرلماني السيد بكاري لم يتم احترام الحصانة ولم يعط له جلسة استماع من قبل المكتب قبل رفع الحصانة ، على الرغم من حقيقة أنه لم يتم توجيه أي تهم جنائية ضده. ويعتقد صاحب الشكوى أن استمرار احتجاز السيد بكاري وعدم إحراز تقدم قانوني هي إجراءات متعمدة تشكل انتهاكات لحق السيد باكاري الأساسي في أن يكون يعطى جلسة نزيهة دون تأخير غير مبرر. ويقال إن طلبات السيد بكاري للكفالة رُفضت انتهاك قانون الإجراءات الجنائية. ويدعي صاحب الشكوى أيضا أن حقوق تم انتهاك الدفاع ، وأن قاضي التحقيق تجاهل الأدلة البذيئة التي قدمها محامي السيد بكاري. ووفقاً لصاحب الشكوى ، عُقدت جلسة في 23 آذار / مارس 2018 عقب محاكمة طلب محامي السيد بكاري لقاضي التحقيق من القضية. الحكم هو المتوقع في 13 نيسان/أبريل. ويؤكد صاحب الشكوى أن التهم الموجهة إلى السيد بكاري لا أساس لها من الصحة ، وأن لا تم اختلاس الأموال من قبل لجنة الطوارئ الغذائية. ويذكر أن السيد بكاري كُلف ببساطة مع تنفيذ القرارات المتخذة بشكل جماعي من قبل التقييم القطري المشترك ، وليس لديها القدرة على اتخاذ الفردية القرارات أو الإنفاق النظام. وأشار إلى أن جميع قرارات CCA تم تسجيلها خطيا. وأشار إلى أن شركاء النيجر الدوليين كانوا راضيين عن طريقة الأموال والأغذية كانت الأزمة تدار في ذلك الوقت ، وشكرًا رسميًا السيد بكاري على عمله (رسالة الذي أحالته صاحبة الشكوى). ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن العديد من عمليات المراجعة الدولية كانت نفذت على مدى سنوات من عملية التقييم القطري المشترك ، من أجل التصديق على حساباتها. ويؤكد صاحب الشكوى أن السيد بكاري ضحية للتحرش السياسي والقضائي بحت لأنه عضو في المعارضة ومن المتعاون الوثيق مع السيد أمادو حماه. ك نائب، ورئيس فريقه البرلماني، ودعم السيد حماه – ثم رئيس البرلمان الجمعية الوطنية – عندما كان هذا الأخير يخضع للإجراءات الجنائية بعد إعلان أن له حزب يقف إلى جانب المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأكدت السلطات البرلمانية أنها اتبعت الإجراء الخاص برفع البرلمان حصانة. تم تبني القواعد الإجرائية الجديدة في آذار/ مارس 2017 ، ووفقًا لرئيس المجلس الحاكم الجمعية الوطنية ، الإجراء الآن أفضل تنظيما. لم تقدم معلومات من قبل السلطات على الادعاءات الأخرى ، لا على الأفعال المزعومة التي تجري مقاضاتها ولا الأسباب وجهت الاتهامات إلى السيد بكاري بعد 12 سنة من الأفعال المعنية. رئيس وقالت

الجمعية الوطنية إنه لم يتمكن من الحصول على أي إجابات بسبب مبدأ الفصل بين السلطات وسرية التحقيقات الأولية، ولكن هذا التحقيق القاضي سيكون قريبا إصدار حكم في القضية.

ب القرار

المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1.*يشكر* وفد النيجر وصاحب الشكوى على المعلومات التي شاركتها خلال جلسات استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال 138 ال البرلماني الدولي المجسم؛

2.*يثني* على الجمعية الوطنية لتعيين وفد شامل للاتحاد البرلماني الدولي الـ 138 المجسم؛ *ترحب* بحقيقة أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين كانت قادرة على سماع وجهات النظر المختلفة حول القضية التي اتخذتها مختلف الأطراف التي تشكل وفد؛ *يلاحظ* رأي الجمعية الوطنية أنه لا يمكن تناول القضية بسبب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية ؛ *تشجع* عليه مع ذلك لمواصلة الحوار ونقل المخاوف التي لا تزال قائمة في هذه القضية إلى السلطات المختصة والقيام بنشاط لتيسير التوصل إلى حل وفقا لدستور النيجر

3 .*يشعر بالقلق إزاء* استمرار احتجاز السيد بكاري السابق للمحاكمة ، والذي لا يظهر أن تتماشى مع المادتين 131 و133 من قانون الإجراءات الجنائية ، وعلى طول التحقيق الأولي ، الذي لم يُحرز فيه أي تقدم ؛ وبالتالي، *تدعو* السلطات المختصة إلى الإفراج عنه فورا، والتعجيل معالجة القضية ؛

4.*يعرب عن قلقها* أيضا فيما يتعلق بالأسس الموضوعية للتهم الموجهة إلى السيد بكاري ، بالنظر إلى المعلومات والوثائق الجوهرية التي قدمها صاحب الشكوى والافتقار إليها رد السلطات على هذه القضية ؛

5. *يحث* سلطات النيجر على بذل قصارى جهدها لضمان معالجة القضية بسرعة ، بشكل عادل ومستقل ، في الامتثال الصارم لمعايير المحاكمة العادلة الوطنية والدولية ومحاربة الفساد *يطلب* من السلطات أن تبقيه على علم بالقرارات أن تتخذها محكمة الاستئناف وقاضي التحقيق ، وعند الاقتضاء ، تواريخ المحاكمة ، حتى يتمكن من إرسال مراقب ؛ *يكرر طلبها* أن السلطات توفر لهم الملاحظات ومزيد من المعلومات التفصيلية حول القضية المتعلقة بالادعاءات التي قدمها الشكوى.

6. *يلاحظ* أن هذه القضية لها جانب سياسي لا يمكن إنكاره ، وأن الإجراءات قد رفعت ضد السيد بكاري لديها أوجه تشابه واضحة مع تلك التي رفعت ضد رئيس حزبه ، السيد أمادو حماة (NER115) – القضية معروضة أيضا على لجنة حقوق الإنسان من البرلمانيين – وأن هذه أوجه التشابه ، وكذلك حقيقة أن الإجراءات كانت بدأت لتتزامن مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، إضافة الوزن إلى ادعاءات صاحب الشكوى ؛

7. *يعرب عن رغبته* في وفد من لجنة حقوق الإنسان في البرلمانيين لزيارة النيجر ، من أجل إجراء مزيد من الشيكات، والتحدث مباشرة مع الجميع الجهات الفاعلة المعنية ، ولا سيما مع أولئك في السلطة القضائية والتنفيذية ، وتشجيع الأطراف لإعادة إقامة الحوار السياسي وإيجاد حل مرض لهذه القضية ؛ *يأمل* في تلقي رد إيجابي من الجمعية الوطنية في هذا الصدد، والمساعدة من الجمعية لتمكين البعثة من المضي بسلاسة ؛

8. *يشير* إلى الاستنتاجات السابقة للجنة ، والتي بموجبها الحقوق الدفاعية السيد بكاري لم يتم احترامهم خلال الإجراء البرلماني لرفع الحصانة عنه ، كما لم يكن نظرا لجلسة استماع أولية *يلاحظ مع الاهتمام* أن القواعد الإجرائية للوطنية تم تعديل الجمعية لتحسين تنظيم رفع الحصانة البرلمانية عن طريق مكتب عندما يكون البرلمان في عطلة ؛ *يطلب* من رئيس الجمعية الوطنية لتوفير نسخة من الأحكام المعدلة ؛

9. *يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ، المدعي وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون قادرًا على تقديم المعلومات ذات الصلة ؛ *يطلب أيضا* له أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم بعثة إلى النيجر من قبل لجنة الإنسان حقوق البرلمانيين.

10 . *يطلب* إلى اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202

(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

يصطحب السيناتور ليلى دي ليما من قبل ضباط الشرطة بعد اعتقالها في مجلس الشيوخ في مانيلا يوم 24 شباط/فبراير 2017

PHL08 – ليلى دي ليما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓التهديدات ، أعمال التخويف

✓الاعتقال والاحتجاز التعسفي

✓عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات برلمانيون

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

القضية PHL08

الفلبين: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضوة معارضة في برلمان

المدعي: القسم I.1 (د) من

إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي:أيار/ مايو 2017

جلسة اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع

وفد الفلبين إلى الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية الـ 136 (نيسان/أبريل 2017)

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات:

مراسلة من رئيس مجلس الشيوخ (كانون الثاني/يناير 2017)

– البلاغ من المدعي:

آذار/مارس 2018

– الاتصال من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة

موجهة إلى رئيس

مجلس الشيوخ (شباط/فبراير 2018)

– المراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي:آذار/ مارس 2018

أ. ملخص القضية

عملت السيدة ليلى دي ليما كرئيسة للجنة حقوق الإنسان في الفلبين من أيار/ مايو 2008 إلى حزيران/ يونيو 2010. وبهذه الصفة ، قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل المزعومة خارج نطاق القضاء المرتبطة بفرقة الموت في مدينة دافاو، حيث شغل السيد دوتيرتي لفترة طويلة منصب رئيس البلدية ، واستنتجت أن السيد دوتير، التي هي الآن رئيس الفلبين ، كانت وراء فرقة الموت في مدينة دافاو.

في عام 2010، تم تعيين السيدة دي ليما وزيرة للعدل. استقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 للتركيز على حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/ مايو عام 2016، التي نجحت فيها. في آب/أغسطس 2016 ، كرئيس لجنة مجلس الشيوخ حول العدل وحقوق الإنسان، بدأت بالتحقيق في عمليات القتل خارج نطاق القضاء للآلاف من متعاطي المخدرات المزعومين وتجار المخدرات الذين يزعم والتي حصلت منذ تولي الرئيس دوتير منصبه في حزيران/يونيو 2016. منذ ذلك الحين بداية ولايتها كسيناتور ، كانت خاضعة لتهديد وتشويه على نطاق واسع، بما في ذلك من الرئيس دويترت مباشرة. ألقي القبض على السناتور دي ليما واعتقلت في 24 شباط/فبراير 2017 بعد توجيه اتهامات لها بأنها تلقت أموال المخدرات لتمويل حملتها في مجلس الشيوخ. تم توجيه الاتهامات، في ثلاث قضايا مختلفة، أعقاب تحقيق من قبل مجلس النواب في تجارة المخدرات في سجن بيليبيد الجديد وإلى مسؤولية السيناتور دي ليما في هذا الصدد عندما كانت وزيرة عدل. بدأ التحقيق في مجلس النواب بعد أسبوع من بدء التحقيق في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

لم يتم استدعاء السيناتور دي ليما في أي من الحالات الثلاث التي تم تقديمها الآن مع الفرع 205 لمحكمة الجنايات الإقليمية في مدينة مونتنلوبا. التماس إلى المحكمة العليا إعادة النظر في قرارها السابق القبول بشرعية اعتقال السيناتور دي ليما ما زال معلقًا. على الرغم من أن السناتور دي ليما لا تزال ناشطة جداً سياسياً أثناء احتجازها، وتتلقى الصحف والمجلات والكتب، ليس لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو أجهزة الكمبيوتر أو التلفزيون أو الراديو ولا إلى المكيفات الهوائية ، على الرغم من طلب الطبيب لذلك. وقد كتب السناتور دي ليما رسالة إلى رئيس الشرطة الوطنية الفلبينية في هذا الصدد.

لم يتم الرد على طلبات محامي الدفاع إلى المحاكم بمنحها "إجازة تشريعية" أو إطلاق سراحها مؤقتاً من أجل حضور واجباتها التشريعية. قدم أعضاء مجلس الشيوخ ضمن الأقلية في مجلس الشيوخ ثلاثة قرارات تحثها على السماح لها بإذن خروج من حين إلى آخر.

ب القرار

المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1. *يساوره قلق عميق لأن* السيناتور دي ليما ما زال محتجزا قبل المحاكمة لأكثر من عام بعد اعتقالها

2. *يكرر دعوته* للسلطات المعنية لإطلاق سراح السناتور دي ليما على الفور وعلى التخلي عن الإجراءات القانونية ضدها ، ما لم يتم تقديم أدلة جدية بسرعة ؛ *يؤكد من جديد* في هذا الصدد أن تقرير بعثة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي يبين بوضوح الخطوات المتخذة ضد السيناتور دي ليما ردا على معارضتها الصريحة لحرب الرئيس دويتير على المخدرات، بما في ذلك شجبها لمسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء ، وذلك لا يوجد دليل جاد يبرر القضايا الجنائية ضدها ؛

3. *يقرر* إرسال مراقب لرصد وإبلاغ عن احترام معايير المحاكمة العادلة في القضايا المعروضة على الفرع 205 لمحكمة الجنايات الإقليمية في مدينة منتنلوبا ؛

4. *يثق* أن المحكمة العليا ستولي الاعتبار الكامل للحجج التي قدمها السناتور دي ليما ومحاموها في اقتراحها لإعادة النظر في مشروعية اعتقالها ؛ *يرغب* في البقاء على اطلاع في هذا الصدد ؛

5. *لا يزال مصدوم من* حملة التشهير العامة من قبل سلطة الدولة العليا ضد السناتور دي ليما ، الذي يصورها على أنها "امرأة غير أخلاقية" ومذنب، على الرغم من المحاكمة لم تبدأ بعد ؛ *يأسف* أن المحكمة العليا لم تحكم حتى الآن في هذه المسألة ، وبالتالي يفتقدون فرصة مهمة لإدانة وإنهاء المعاملة المهينة للجمهور وقد تعرضت للبرلمان. *يدعو* المحكمة العليا للحكم على هذا المسألة بأسرع وقت ممكن ؛

6. *يرى* أن مجلس الشيوخ لديه مسؤولية خاصة للمساعدة في ضمان مشاركة زملائه في مناقشاته والتحدث بصوت عالٍ عندما يواجهون أعمالاً انتقامية بسبب عملهم ؛ *ندم* لذلك لم يتمكن مجلس الشيوخ من اتخاذ موقف حازم لصالح السناتور دي ليما المشاركة المباشرة في أهم عمل في مجلس الشيوخ ؛ *يأمل مخلصا* أن مجلس الشيوخ ، تحت ستتمكن قيادة رئيسها أخيراً من العمل تضامناً مع زميلها ؛

7. *يحث* ، في حالة عدم الإفراج عن السناتور دي ليما على الفور ، المحكمة العليا على منحها "إجازة تشريعية" عرضية؛ *يحث أيضاً على* منح أن السلطات ذات الصلة سوف بسرعة الوصول إلى الإنترنت والتلفزيون والراديو ، لأن هذا من شأنه أن يسهل البرلمانية لها إلى حد كبير عمل؛ *تثق في* أن السلطات ستزودها أيضًا بمكيف هوائي حسب ما طلب طبيبها . *ويرغب* أن يبقى على اطلاع في هذا الصدد ؛

8. *يدرك* أن المسائل قيد النظر في هذه القضية تستدعي زيارة متابعة عاجلة من قبل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ *يطلب* من الأمين العام أن يسعى إلى دعم السلطات البرلمانية لهذه الزيارة في أقرب وقت ممكن ؛

9. *يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة المدعي وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة ؛

10. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

تركيا

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202
(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

TUR69 - السيدة غولسر يلدريم

TUR70 - السيدة سلمى ارماك

TUR71 - فيصل سارييلديز

TUR72 - إبراهيم آيهان

TUR73 - كمال أكتاس

TUR75 - السيدة بيدا أزغزكسي أرتان

TUR76 - السيدة بيسيمي كونكا

TUR77- السيدة بورسو سيليك أزكان

TUR78 - السيدة ساغلار ديميريل

TUR79 - السيدة ديليك أوجلان

TUR 80- السيدة ديلان ديرايت تسديمير

TUR81 - السيدة فيلكناس أوكا

TUR82 -فوجين يوغسيكاك

TUR83- السيدة فيليز كيريشتيوغلو

TUR84 - السيدة هودا كايا

TUR85 - السيدة ليلى بيرليك

TUR86 - السيدة ليلى زانا

TUR87 - السيدة ميرال دانيش بشتاش

TUR88- السيدة ميزغين إرغات

TUR89 - السيدة نورسل آيدوغان

TUR90 - السيدة برفين بولدان

TUR91 - السيدة سعاد بطركيلي

TUR92 - السيدة سيبيل ييزيتال

TUR93- السيدة توغبا هيزير أزتنرك

TUR94 - عبد الله زيدان

TUR95 - آدم جيفيري

TUR96 - أحمد يلدريم

TUR97 - علي اتلان

TUR98 - اليكان أولنو

TUR99 - التان تان

TUR100 - أيهان بيلجين

TUR101 - بهجت يلدريم

TUR102– بردان أزترك

TUR103– دنجير مير فهمت

TUR104 - إردال أتاس

TUR105 - إيرول دورا

TUR106– إرتغرول كركسي

TUR107– فرحات أنسو

TUR108– هسيار أزسوي

TUR109 - إدريس بالوكن

TUR110 –إمم تسيير

TUR111 - قادري يلدريم

TUR112 - ليزجن بوتان

TUR113 – محمد علي أصلان

TUR114 – محمد أمين أدياما‌ن

TUR115 – نادر يلدريم

TUR116 – نهاد أجدوغان

TUR117– نيمتولا إردغموس

TUR118 – عثمان بايدمير

TUR119 – صلاح الدين دميرتاش

TUR120– سيري سريا أوندر

TUR121 – زيبا بير

TUR122 – ميتهات سانكار

TUR123 – محمود توغريل

TUR124– السيدة ألسان إرميز

TUR125 – عايسة عكر بساران

TUR126 – غارو بايلان

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓عدم احترام الحصانة البرلمانية

✓إلغاء التفويض البرلماني

✓عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

✓انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات

✓انتهاك حرية الحركة

✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي [6]

✓ سوء المعاملة [7]

حالة TUR-Coll.1

تركيا: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 57 فرداً (47 شخصاً حالياً و 10 أشخاص البرلمانيين السابقين ، وجميع أعضاء حزب المعارضة HDP (34 رجلاً و 23 امرأة)

المدعي: القسم (c) I.1 من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/يونيو 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: شباط/فبراير 2014

جلسات اللجنة الأخيرة: جلسات الاستماع عقدت مع الوفد التركي والمدعين في الجمعية العامة الـ 138 الاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، آذار/ مارس 2018)

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات:

مراسلة من رئيس المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي (كانون الثاني/يناير 2018)

– البلاغ من المدعي: آذار/مارس 2018

– المراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي (مارس 2018)

– المراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي: آذار/مارس 2018

أ.ملخص القضية

تم توجيه أكثر من 600 تهمة إجرامية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي منذ 15 كانون الأول/ديسمبر 2015 ، عندما تم تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية.تستمر المئات من إجراءات المحاكمة ضد البرلمانيين في جميع أنحاء تركيا. بعض البرلمانيين أيضا لا تزال تواجه الرسوم القديمة فيما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية اتحاد المجتمعات الكردستانية واستمر ذلك لمدة سبع سنوات، بينما يواجه آخرون المزيد من الاتهامات الأخيرة. في هذه الحالات الأخرى ، برلماناتهم يزعم أن الحصانة لم يتم رفعها. وفقاً لصاحب الشكوى ، فإن معظم أعضاء حزب الشعب الديمقراطي من تم اعتقاله مراراً وتكراراً بالقوة جلب إلى المحكمة لاستجوابهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016. بعض البرلمانيين تم وضعهم في الاعتقال السابق للمحاكمة ، في حين أنه تم إطلاق سراح معظمهم من قبل محاكم الموضوع ريثما يتم الانتهاء من الإجراءات الجنائية. وأكد صاحب الشكوى أنه في على الأقل 14 برلمانياً من حزب الشعب الديمقراطي ، ثمانية منهم من النساء، حكم بالسجن لمدة سنة واحدة أو أكثر. اعدد من براءه كما تم تسليمها. وذكرت صاحبة الشكوى كذلك أن البرلمان أنهى الولاية البرلمانية لتسعة من ولايته أعضاء (بما في ذلك خمس نساء البرلمانات): ثلاثة لغيابهم المطول من البرلمان وستة بعد الإدانات النهائية (على ما يبدو فيما يتعلق جزئيا بالرسوم القديمة لا تغطيها قانون العفو الشامل والتي بالتالي الحصانة البرلمانية لم يتم رفعها، وفقاً للشكوى). كما يجوز حرمان اثنين من البرلمانيين ، هما السيد ساريديليز والسيدة هيزر أوزتوركمن جنسيتهم. ووفقاً لصاحب الشكوى ، فإن أحد أعضاء البرلمان – السيدة فيغن يوكسكداك تم حرمان الرئيس المشارك لـ حزب الشعب الديمقراطي من عضويته وموقعه التنفيذي وتم حظرها من ممارسة أي أنشطة سياسية ، وفقا لإدانة محكمة نهائية. ولا تزال السيدة يوكسكاديتش تخضع لإجراءات جنائية أخرى: فالمراقب العام للاتحاد البرلماني الدولي مكلف به حضور الجلسات في قضيتها في 18 أيلول/سبتمبر و 6 ديسمبر 2017 (وكذلك جلسة الاستماع في7 كانون الأول/ديسمبر 2017 في حالة السيد ديمرتاس). تم منع مراقب المحاكمة من الوصول إلى قاعات المحاكم خلال مهمتها في كانون الأول /ديسمبر، لكنها استعادت الوصول "كعضو في الجمهور"، بدلاً من ذلك كمراقب ، في جلسة الاستماع التي عقدت في 20 شباط/فبراير 2018 في قضية السيدة يوكسكدادي. وأشار القضاة أنه سيتم منح المراقب اعتمادًا لجلسات الاستماع المستقبلية في القضية.

1 مخاوف فقط أعضاء البرلمان وضعوا في الاحتجاز.

2 مخاوف ثلاثة أعضاء من البرلمان (السيد أديامان – TUR114 ؛ السيد بهجت يلدريم – TUR101 ؛ السيد محمود توغرول –Tur 123) وثلاث نساء أعضاء في البرلمان (السيدة فيليكناس أوكاTUR81 – ، والسيدة بيسيمي بنكاTUR76 – والسيدة سيبيل ييجيتالبTUR92 –).

ما زال تسعة أعضاء في البرلمان محتجزين. لم يعودوا في الانفرادي لكن لا يزالون محتجزين في سجون نائية مشددة في ظروف مشددة تنطبق عليهم المشتبه بهم في الإرهاب (المراقبة بالفيديو ، والاستيلاء على الكتب والرسائل ، والزيارات المحدودة ، وما إلى ذلك) ، والتي وفقا لصاحب الشكوى يمنعهم من ممارسة تفويضهم البرلماني. أعضاء البرلمان الآخرون أحرار ، لكن تم تقييد حرية حركتهم. كثير وضعت تحت رقابة قضائية وممنوعة من السفر إلى الخارج. أربعة سعت أيضا اللجوء في الخارج. هذا ، جنبا إلى جنب مع العديد من المحاكمات الجارية ضدهم في جميع أنحاء تركيا ، لديه تقييد قدرتها على ممارسة تفويضها البرلماني. بعض أعضاء البرلمان حزب الشعب الديمقراطي ، بعد تعبيرهم عن رأيهم في الجدل البرلماني ، كما تعرضوا المادية الهجمات ، بما في ذلك داخل البرلمان ، والجزاءات التأديبية. ويدعي صاحب الشكوى أنه ، من خلال الإجراءات الجارية ، يعتزم الحزب الحاكم استبعاد الأكراد ، والشعوب المهمشة الأخرى ممثلة بـ حزب الشعب الديمقراطي ، من برلمان تركيا. علي حسب بالنسبة لصاحب الشكوى ، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان في حزب الشعب الديمقراطي لا أساس لها من الصحة وتنتهكها حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. يدعي صاحب الشكوى أن الأدلة التي أيدت لدعم الاتهامات ضد أعضاء البرلمان تتعلق الجمهور البيانات والتجمعات والأنشطة السياسية السلمية الأخرى التي نفذت في تعزيز واجبات برلمانية وبرنامج حزبهم السياسي. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين 2013 و 2015 ، الدعوة علنا لصالح الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان في فيما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا وعلى الحدود مع سوريا (بما في ذلك إدانة الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). يدعي صاحب الشكوى أن مثل هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جرم ، وأنها تقع تحت نطاق واضح وحماية الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان. ال كما يدعي صاحب الشكوى أنه يجري تجاهل المعايير الصحيحة للإجراءات القانونية الواجبة. ال صاحبة الشكوى لا تعتقد أن العملية القضائية تدار بطريقة عادلة ومستقلة و بطريقة محايدة. قدّم صاحب الشكوى معلومات شاملة ومفصلة لدعمه المطالبات ، بما في ذلك مقتطفات من لوائح الاتهام وقرارات المحاكم والكلمات الدقيقة للتجريم الخطب التي أدلى بها البرلمانيون الذين يتم استخدامهم كدليل على أنشطة الإرهاب. كما توجد مخاوف فيما يتعلق بظروف الاحتجاز التقييدية والحرمان من زيارات السجناء إليها المراقبين الأجانب. العديد من هذه المطالبات هي موضوع التماس إلى المحكمة الأوروبية للحقوق البشرية. وقد قدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً إلى المحكمة باعتباره متدخلاً

من أطراف ثالثة. وتنفي السلطات التركية كل هذه الادعاءات. لقد استندوا على استقلال القضاء، والحاجة إلى الاستجابة للتهديدات الأمنية / الإرهابية والتشريعات القائمة، بما في ذلك المراسيم اعتمدت بموجب حالة الطوارئ، لتبرير مشروعية التدابير المتخذة. بعض التفاصيل معلومات عن الاتهامات والملاحقات القضائية المستمرة التي قدمتها السلطات ، لكنها محض قانونية ولا تقدم أي معلومات حول الحقائق والأدلة الكامنة وراء التهم رغم طلبات متكررة لهذا الغرض. رفضت السلطات التركية في حالتين اللجنة طلب إجراء بعثة لتقصي الحقائق إلى تركيا على أساس أنها "يمكن أن تؤثر سلبا على عملية قضائية "ولم تعتبر" مناسبة ".

ب القرار

المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي

1.*نشكر* مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركي والمدعي على المعلومات المقدمة والاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لمناقشة القضايا و مخاوف في متناول اليد؛

2.لا يزال يساوره قلق شديد إزاء الادعاءات بانتهاكات واسعة النطاق ومنتظمة حقوق البرلمانيين في حزب الشعوب الديمقراطية، والتي يقال إنها تعوق قدرتهم على القيام بواجبهم واجبات برلمانية وتمثيل دوائرهم الانتخابية بشكل فعال ودون عوائق بسبب أن أكثر من ٦٠٠ تهم جنائية وإرهاب قد جُلبت ضدهم منذ ديسمبر /كانون الأول 2015 ، وما زال تسعة برلمانيين محتجزين ، على الأقل وقد تلقى 14 منهم أحكامًا بالسجن وتم تجريد تسعة منهم من تفويضهم البرلماني في الأشهر الأخيرة

3. يرحب بالدعوة التي قدمها الوفد التركي إلى الجمعية العامة الـ 138للاتحاد البرلماني الدولي لزيارة تركيا للاجتماع مع السلطات البرلمانية والتنفيذية. يثق بذلك تأكيد كتابي للموافقة على البعثة سيكون قريبا في أقرب وقت ممكن السهولة أو الراحة؛

4.*يعبر عن أمله في* أن تقوم بعثة تقصي الحقائق بتيسير التقدم في القضية وتمكينها اللجنة لجمع معلومات مباشرة عن الادعاءات الخطيرة التي أثارتها المدعي وإجراء تقييم متعمق وموضوعي للشواغل السابقة التي تم التعبير عنها في القضية؛

5. *ويسر أيضاً* أن السلطات التركية منحت حق الوصول إلى مراقب محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأخير الاستماع في قضية السيدة يوكسكداغ ؛ *يقرر* تجديد ولاية مراقب محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي للجلسات المستقبلية ، بما في ذلك الجلسة القادمة المقررة في 17 أيار/ مايو 2018 ؛ *يعبر عن الأمل* أن المراقِب سوف يُمنح حسب الأصول إمكانية

الوصول إلى جميع جلسات الاستماع المقبلة التي يقررها القضاة ؛ *يتطلع* إلى تلقي تقرير كامل عن جلسات الاستماع عند الانتهاء من المراقب الولاية؛

6.*يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ، المدعي وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة و المضي قدما في جميع الترتيبات اللازمة لتنظيم المهمة المطلوبة من قبل اللجنة وفد وبعثات المراقبة المستقبلية

7 .*يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202

(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

VEN13 – ريتشارد بلانكو

VEN16 – خوليو بورخيس

VEN19 – السيدة نورا براشو

VEN20 – إسماعيل جارسيا

VEN22 – وليام دافيلا

VEN24 – السيدة نيرما جواورلا

VEN25 – خوليو يغارزا

VEN26 – روميل غوزامانا

VEN27 – روزميت مانتيلا

VEN28 – إنزو برييتو

VEN29 – جيلبرتو سوجو

VEN30 – غيلبر كارو

VEN31 – لويس فلوريدو

VEN32 – اودورو غونزاليز

VEN33 – خورخي ميلان

VEN34 – أرماندو أرماس

VEN35 – أميريكو دي جرازيا

VEN36 – لويس باديلا

VEN37 – خوسيه ريجنولت

VEN38 – السيدة دنيس فرناندين

VEN39 – السيدة أوليفيا لوزانو

VEN40 – السيدة ديلسا سولورزانو

VEN41 – روبرت الكالا

VEN42 – غابي أريلانو

VEN43 – كارلوس باستاردو

VEN44 – ماريبرت باريوس

VEN45 – السيدة اميليا بيليساريو

VEN46 – ماركو بوزو

VEN47 – خوسيه بريتو

VEN48– يانيت فيرمان

VEN49–السيدة دينورا فيروغا

VEN50 – وينستون فلوريس

VEN51 – عمر غونزاليز

VEN52 – ستالين غونزاليز

VEN53 – خوان غوايدو

VEN54– توماس غانيبا

VEN55 – خوسيه غويرا

VEN56 – فريدي جيفارا

VEN57 – رافاييل غوزمان

VEN58 – السيدة ماريا جي. هيرناندين

VEN 59 – بييرو مارون

VEN60– خوان ميخيا

VEN61 – خوليو مونتويا

VEN62– جوزي م. أوليفاريس

VEN63 – كارلوس باباروني

VEN64 – ميغيل بيزارو

VEN65 – هنري راموس ألوبر

VEN66– خزان ريكينزيس

VEN67 – لويس إي روندون

VEN68 – السيدة بوليفيا سواريز

VEN69 – كارلوس فاليرو

VEN70 – السيدة ميلاغرو فاليرو

VEN71 – فيرير الألمانية

VEN72 – السيدة أدريانا ديليا

VEN73 – لويس ليبا

VEN74 – كارلوس بريزبيتيا

VEN75 – السيدة مانويلا بوليفار

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓التعذيب والمعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى

✓التهديدات والترهيب

✓الاعتقال والاحتجاز التعسفي

✓عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات برلمانيون

✓انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

✓انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات

✓انتهاك حرية الحركة

القضية VEN-Coll.3

فنزويلا : البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة : 57 من عناصر المعارضة البرلمان (42 رجلاً و 15 امرأة)

المدعي : القسم I.1 (c) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى : مارس 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير : شباط/فبراير 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي : – – –

جلسات استماع اللجنة الأخيرة : –

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات:

اجتماع بين أمين الاتحاد البرلماني الدولي العام والدائم ممثل فنزويلا في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (تموز/يونيو 2017)

– البلاغ من المدعي:

آذار/مارس 2018

– الاتصال من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية

(شباط/فبراير 2018)

– المراسلة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي :آذار/ مارس 2018

✓عدم احترام الحصانة البرلمانية

✓أفعال أخرى تعوق ممارسة ولاية برلمانية

أ ملخص القضية

القضية تتعلق باتهامات جدية وموثوق بها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على 57 برلمانيين من ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية على خلفية الجهود المتواصلة من قبل فنزويلا السلطات التنفيذية والقضائية لتقويض أداء الجمعية الوطنية واغتصاب صلاحياتها. تعارض المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية حكومة الرئيس مادورو و حصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية بعد الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015. بعد وقت قصير من الانتخابات، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2015 ، الانتخابات أمرت المحكمة من المحكمة العليا بتعليق أربعة أعضاء من البرلمان ، ثلاثة منهم من المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية ، بعد مزاعم الغش. الجمعية الوطنية أولا قررت تجاهل الحكم ، معتبراً أن الادعاءات لا أساس لها، والتي أدت إلى الأسمى المحكمة تعلن كل قرارات الجمعية باطلة وباطلة. يبدو أنه لم يتم بذل أي جهد فحص الاحتيال المزعوم ويظل أعضاء البرلمان معلقين. منذ مارس / آذار 2017، تعرض ما يقارب 40 برلمانياً للهجوم من قبل سلطات إنفاذ القانون دون عقاب الضباط والمؤيدين للحكومة خلال المظاهرات. اشتدت هذه الاحتجاجات بعد أعلن الرئيس مادورو عقد الجمعية التأسيسية، والتي كانت في وقت لاحق انتخب في 30تموز/ يوليو 2017 ، لإعادة كتابة الدستور.

ألقي القبض على السيد غيلبر كارو واحتجز في 11 كانون الثاني/يناير 2017. وهناك مخاوف كبيرة بشأن ظروف الاحتجاز والإجراءات القانونية المرفوعة ضده. في 18 آب/أغسطس 2017 ، بعد أن بدأ اتهام الحكومة بفترة قليلة، رفعت الجمعية التأسيسية الحصانة البرلمانية من السيد فيرير الألمانية ، على الرغم من أنه ليس عضواً في الجمعية التأسيسية، متهماً إياها بالتورط في حلقة ابتزاز واسعة الانتشار. فر السيد فيرير وزوجته إلى كولومبيا في اليوم نفس. وكان السيد روزميت مانتيلا، والسيد انزو بريتو والسيد غيلبرتو سوجو ، أعضاء مناوبين في البرلمان، حرمانهم من حريتهم في عام 2014 فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الجارية ، لأسباب سياسية وفقاً لصاحب الشكوى. أُطلق سراح السيد مانتيلا والسيد سوجو في نهاية عام 2016. القضية القانونية ضدهم مستمرة. ومع ذلك ، لا يزال السيد بريتو رهن الاحتجاز، في عام 2017 ، تم مصادرة أو تصديق ما لا يقل عن ثمانية من أعضاء البرلمان أعمال الترهيب الأخرى في مطار

كاراكاس فيما يتعلق بعملهم البرلماني الدولي. تم عزل اثنين من البرلمانيين الآخرين من شغل المناصب العامة، زعم في غياب الأساس القانوني.

لم تقدم الحكومة أي تمويل للجمعية الوطنية منذ آب/أغسطس 2016. في قرار 18 آب/أغسطس 2017، استثمرت الجمعية التأسيسية نفسها مع السلطات التشريعية. وقد اتخذت الجمعية التأسيسية العديد من مباني الجمعية الوطنية. حتى وقد تم غزو مساحة محدودة تستخدمها الجمعية الوطنية واحتلت، مع العديد من الأعضاء يتم أخذ البرلمان كرهينة وضرب من قبل مؤيدي الحكومة، مع الإفلات من العقاب، معظمهم لا سيما في 5 تموز/يوليو و 27 حزيران/يونيو 2017. جهود منذ أمد طويل منذ 2013 لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان في فشل البرلمانيون في فنزويلا في غياب إذن واضح من الحكومة للترحيب والعمل مع الوفد.

منذ كانون الثاني/ يناير 2018، كانت هناك مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء فنزويلا للاحتجاج ضد الوضع الاقتصادي السيء وضد قرار إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 20 أيار/مايو 2018. في أوائل عام 2018 قرر المجلس الانتخابي الوطني أن ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية لن يُسمح لها بتقديم مرشح مشترك، ثم في وقت لاحق ، أن أيا من الأطراف الفردية التي تنتمي إلى المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يمكن أن تشارك أيضاً. إن معظم قادة المائدة المستديرة الوحدة للديمقراطية وغيرها من أعضاء المعارضة إما في السجن، أو غير مؤهلين للمشاركة في الانتخابات أو في المنفى. نقلاً عن أوجه القصور في العملية الانتخابية أعلنت المائدة المستديرة الوحدة الديمقراطية أنها ستقاطع الانتخابات. رفض كل من المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاتحاد الأوروبي ، المنظمة الأمريكية الدولية ، " مجموعة ليما " (التي تضم 15 بلداً من الأمريكتين) والولايات المتحدة الأمريكية العملية الانتخابية. لا يجري تنفيذ المقترحات الأخيرة المقدمة من الرئيس مادورو ورئيس الجمعية التأسيسية بشأن تقديم موعد الانتخابات التشريعية ، لتتزامن مع الانتخابات الرئاسية علماً أن ولاية الجمعية الوطنية ستنتهي في كانون الثاني/يناير 2021، على الرغم من أن الانتخابات التشريعية المبكرة لا تزال متوقعة، تعتبر المعارضة أن هذا الجهد غير شرعي ويستبعد تماماً المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية والأطراف الأعضاء فيها يجب أن يختاروا المشاركة، حيث أن السلطات قد انتزعت وضعهم القانوني لعدم مشاركتهم في في الانتخابات الأخيرة.

منذ أيار/ مايو 2016 ، سعت جهود الوساطة، وبالدرجة الأولى من قبل المعنيين في المنطقة، إلى جلب الحكومة والمعارضة معاً. هذه الجهود لم تسفر عن أي نتائج ملموسة وانهارت في أوائل شباط/فبراير 2018،

ب القرار

المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1. *لا يزال تشعر بقلق عميق إزاء* حجم الجهود الجارية، مع الإفلات الواضح من العقاب ، إلى قمع أعضاء المعارضة وتقويض نزاهة واستقلال الوطنية جمعية فنزويلا ، والتي تشمل الآن خطط محتملة للحد من فترتها ؛ *مخاوف من* أن هذا لا بد من زيادة القمع على خلفية الرئاسة الرئاسية السريعة الانتخابات والمخاوف القائمة بشأن عملية التصويت الحر والعادل في تلك الانتخابات ؛

2. يحث السلطات على وقف فوري للمضايقات والهجمات ضد البرلمانيين المعارضة ، لاتخاذ إجراءات فعالة لمساءلة المسؤولين عن انتهاكات الماضي وضمان أن موظفي إنفاذ القانون يحترمون حقوق الإنسان في جميع الأوقات في إدارة أعمالهم ؛ *يطلب* من السلطات المختصة تقديم معلومات ملموسة عن الخطوات التي اتخذتها لإلقاء الضوء على وإقامة المساءلة عن الحوادث الماضية ومنعها انتهاكات جديدة من الحدوث ؛

3. *يحث مرة أخرى* السلطات المختصة على ضمان الجمعية الوطنية وأعضائها يمكنه القيام بعمله بالكامل من خلال احترام صلاحياته وتخصيص التمويل اللازم له عملها الصحيح *يطلب* من السلطات المختصة على وجه السرعة تقديم معلومات عن الخطوات تؤخذ لهذه الغاية.

4. *لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء وضع* السيد كارو بعد أكثر من عام من وفاته اعتقل ، وحول الظروف المزعومة التي تم بموجبها نقله مؤخرا إلى أخرى مركز الإحتجاز؛ يحث السلطات على ضمان تلقيه العلاج المناسب في الاحتجاز وإبلاغ محاميه وأفراد الأسرة في جميع الأوقات من التغييرات الهامة في بلده موقف؛ *يطلب* من السلطات المختصة تقديم معلومات رسمية حول هذه النقاط وعلى التهم الدقيقة ضده والحقائق التي يقوم عليها. *يطلب أيضاً* هذه السلطات لتقديم التفاصيل الكاملة للأسباب القانونية والحقائق التي تدعم التهم الموجهة ضده السيد بريتو

5. *نأسف بشدة لأن* مهمة حقوق الإنسان في فنزويلا لم تتم حتى الآن ؛ *يبقى* كل شيءأكثر إقناعاً ، بالنظر إلى الوضع المتدهور المستمر ، أن مثل هذه البعثة يمكن أن تساعد معالجة المخاوف الحالية؛ *طلبات* ، لذلك، الأمين العام للعمل مع السلطات ذات الصلة بهدف تنفيذ المهمة في أقرب وقت ممكن ؛

6. *تؤكد من جديد* موقفها من أن القضايا في هذه الحالات هي جزء من الأزمة السياسية الأكبر في فنزويلا ، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي ؛ *يدعو مرة اخرى على* جميع الاطراف التصرف بحسن نية والالتزام الكامل بالحوار السياسي بمساعدة الخارجية وساطة؛ *يؤكد من جديد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في هذه الجهود؛ و *تطلب* ذات الصلة السلطات لتقديم مزيد من المعلومات الرسمية حول أفضل طريقة لتقديم هذه المساعدة ؛

7. *يدعو* المجتمع البرلماني العالمي للمشاركة على وجه السرعة، نظراً للانتخابات الرئاسية التي تلوح في الأفق، في الجهود المبذولة لمعالجة المخاوف التي أثيرت في هذا القرار وحل الأزمة الحالية بطريقة تتفق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك على وجه الخصوص جهود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية ذات الصلة والمعنيين لتسهيل استئناف الحوار السياسي، واعتماد البيانات العامة و تمثيل السلطات الفنزويلية؛

8.*يطلب* من الأمين العام نقل هذا القرار إلى السلطات المختصة والمدعين وأي طرف ثالث من المحتمل أن يكون في وضع يمكنه من توفير المعلومات ذات الصلة ؛

9. *يطلب* من اللجنة مواصلة دراسة هذه القضية وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زامبيا

قرار معتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ202

(جنيف ، 28 آذار/ مارس 2018)

ZMB02 – جاك ميمبو

ZMB03 – غاري نككومبو

ZMB04 – طلب مونتانجا

ZMB06 – مونو لوبيزي (السيدة)

ZMB10 – اللفتنانت جنرال روني شيكوابواشا

ZMB13 – آني مونشيا شونغو (السيدة)

ZMB14 – هوارد كوندا

ZMB15 – مايكل كاتامبو

ZMB18 – لاكي مولوزا

ZMB19– باتريك موشيلاكا

ZMB20–أساسيو كازونغا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓الاعتقال والاحتجاز التعسفي

✓عدم وجود الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات برلمانيون

✓انتهاك حرية الرأي والتعبير

✓انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات

✓التعذيب والمعاملة السيئة وأعمال العنف الأخرى

✓إبطال تعسفي لانتخاب عضو برلماني

✓إبطال تعسفي أو تعليق للبرلمان تفويض

القضية ZMB-Coll.1

زامبيا: البرلمان المنتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: أعضاء المعارضة البرلمان (9 رجال وامرأتان)

المدعي: القسم (a) I.1 من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/مارس 2013

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2017

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/سبتمبر 2014

جلسة اللجنة الأخيرة:

جلسة استماع مع رئيس الجمعية الوطنية خلال الجمعية العامةالـ 138(آذار/مارس 2018)

متابعة حديثة:

– التواصل من السلطات:

رسالة من رئيس المجلس الوطني الجمعية (كانون الأول/ديسمبر 2016)

– البلاغ من المدعي:

تشرين الثاني/نوفمبر 2016

– الاتصال من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2018)

– الاتصال من الاتحاد البرلماني الدولي إلى المدعي : كانون الأول/ديسمبر 2017

أ.ملخص القضية

وفقاً للمدعي ، 11 الحالي والسابق البرلمانيون المعارضون يزعم أنهم كانوا ضحايا
حملة التسوية التي بدأت مباشرة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في سبتمبر 2011 ، والتي فازت بها الجبهة الوطنية. هذه وشملت الحملة إساءة استخدام أحكام قانون النظام العام – بعضها ، وفقاً للشكوى، منذ فترة طويلة حكم غير دستوري من قبل المحاكم – وتعطل الأنشطة المعارضة في عامي 2012 و 2013. وقد أرسلت السلطات البرلمانية وجهات نظرهم الرسمية ، والتي تقدم أ نسخة مختلفة من الحقائق ، في حين تقر التحديات في التنفيذ السليم للجمهور قانون النظام ، الذي كان ينظر إليه في كثير من الأحيان من قبل المعارضة لمجرد خدمة مصلحة الحكومة.

تقوم حكومة زامبيا حاليا بتحليل التقارير الواردة من مختلف أصحاب المصلحة من أجل مراجعة قانون النظام العام وذلك لجعلها أكثر ملاءمة واستجابة للاتجاهات الجديدة في المجتمع المفتوح والديمقراطي. علاوة على ذلك ، شرعت الوزارة المسؤولة عن الأمن الداخلي برنامج تدريب داخلي لضباط الشرطة على احترام حقوق الإنسان في تطبيق قانون النظام العام.

ب القرار

المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي

1.شكراً لرئيس الجمعية الوطنية في زامبيا على المعلومات المشتركة في الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين الذي عقد خلال 138 البرلماني الدولي المجسم؛

2. يكرر الاستنتاجات التي توصلت إليها الشرطة في عدة مناسبات في عامي 2012 و 2013 سلطتهم عندما يضايقون البرلمانيين المعارضين الذين كانوا يعقدون الاجتماعات، بما في ذلك عن طريق اعتقالهم بشكل تعسفي؛

3. *يؤكد من جديد رأيه* بأن إجراء استعراض كامل لقانون النظام العام أمر ضروري لضمان عدم وجوده تكرار هذه الحوادث ، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات المقدمة لهذه الغاية في تقرير وفد اللجنة الذي زار زامبيا في عام 2014 ؛

4. *واثق من* أن الاستعراض الحالي لقانون أمر العانة سيحقق على نحو فعال التغييرات اللازمة للقانون لجعلها تتماشى بالكامل مع الإنسان الدولي والوطني معايير حقوقية وضمان تطبيقها العادل والنزيه ؛ *يؤكد من جديد* أن الاتحاد البرلماني الدولي يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في تلك الجهود ، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات ذات الصلة من البلدان الأخرى ؛ *طلبات* الأمين العام أن يكتب إلى وزير العدل لتقديم عرض محدد للمساعدة والسعي إلى تدخل المتحدث للحصول على رد إيجابي ؛

5. *يقرر* إغلاق القضايا المعروضة وفقاً للمادة 25 (ب) من المرفق الأول من إجراءاته لفحص الشكاوى ومعالجتها، على الرغم من الطلبات المتكررة لم يقدم المدعي أي معلومات محدثة خلال فترة طويلة من الزمن فيما يتعلق بالحوادث المذكورة، مما يجعل من المستحيل على لجنة حقوق الإنسان في البرلمانيين لمتابعة بفعالية دراسة القضية.

6. *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات المختصة وإلى المدعي.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Governing Council
Item 11(b)

CL/202/11(b)-R.1
Geneva, 28 March 2018

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

CONTENTS

Page

- **Cambodia**
  Fifty-seven parliamentarians
  Decision adopted *2*
- **Maldives**
  Fifty parliamentarians
  Decision adopted *6*
- **Mongolia**
  Mr. Zorig Sanjasuuren
  Decision adopted *10*
- **Niger**
  Mr. Amadou Hama
  Decision adopted *14*
- **Niger**
  Mr. Seidou Bakari
  Decision adopted *17*
- **Philippines**
  Ms. Leila de Lima
  Decision adopted *20*
- **Turkey**
  Fifty-seven parliamentarians
  Decision adopted *23*
- **Venezuela**
  Fifty-seven parliamentarians
  Decision adopted *27*
- **Zambia**
  Eleven parliamentarians
  Decision adopted *31*

E

#IPU138

Cambodia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

Kem Sokha is escorted by police at his home in Phnom Penh on 3 September, 2017 © AFP

KHM27 - Chan Cheng
KHM48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM49 - Keo Phirum
KHM50 - Ho Van
KHM51 - Long Ry
KHM52 - Nut Romdoul
KHM53 - Men Sothavarin
KHM54 - Real Khemarin
KHM55 - Sok Hour Hong
KHM56 - Kong Sophea
KHM57 - Nhay Chamroeun
KHM58 - Sam Rainsy
KHM59 - Um Sam Am
KHM60 - Kem Sokha
KHM61 - Thak Lany (Ms.)
KHM62 - Chea Poch
KHM63 - Cheam Channy
KHM64 - Chiv Cata
KHM65 - Dam Sithik
KHM66 - Dang Chamreun
KHM67 - Eng Chhai Eang
KHM68 - Heng Danaro
KHM69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM70 - Ken Sam Pumsen
KHM71 - Keo Sambath
KHM72 - Khy Vanndeth
KHM73 - Kimsour Phirith
KHM74 - Kong Bora
KHM75 - Kong Kimhak
KHM76 - Ky Wandara
KHM77 - Lath Littay
KHM78 - Lim Bun Sidareth
KHM79 - Lim Kimya
KHM80 - Long Botta
KHM81 - Ly Srey Vyna (Ms.)
KHM82 - Mao Monyvann
KHM83 - Ngim Nheng
KHM84 - Ngor Kim Cheang
KHM85 - Ou Chanrath
KHM86 - Ou Chanrith
KHM87 - Pin Ratana
KHM88 - Pol Hom
KHM89 - Pot Poeu (Ms.)
KHM90 - Sok Umsea
KHM91 - Son Chhay
KHM92 - Suon Rida
KHM93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM95 - Tok Vanchan
KHM96 - Tuon Yokda
KHM97 - Tuot Khoert
KHM98 - Uch Serey Yuth
KHM99 - Vann Narith
KHM100 - Yem Ponhearith
KHM101 - Yim Sovann
KHM102 - Yun Tharo
KHM103 - Tep Sothy (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate
- ✓ Lack of due process in proceedings
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Threats and acts of intimidation
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

Case CMBD-Coll.3

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 former parliamentarians of the opposition (50 men and 7 women), 55 from the National Assembly and two from the Senate

Complainant(s): Section I.1 (a) and (c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: February 2016

Recent Committee hearing:
- Hearing with the delegation of Cambodia at the 137th IPU Assembly (October 2017)
- Complainant: January 2018

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters of the Secretary General of the National Assembly (March 2018)
- Communication from the complainant: January 2018
- Communication from the IPU to the Secretary General of the National Assembly (March 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

A. Summary of the case

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). The one page court decision is based on recent legislative amendments that are at odds with the Constitution and with the international human rights obligations of Cambodia. It also banned a total of 118 CNRP leaders (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned with the ruling party.

The dissolution of the CNRP has left the ruling Cambodian People's Party (CPP) - and Prime Minister Hun Sen - with no significant opponent in the run-up to the July 2018 elections. The UN and other international stakeholders have voiced grave concerns about the political environment and its consequences for the conduct of credible, free and fair elections in Cambodia.

The complainant has called for the immediate reinstatement of all parliamentarians and the unhindered participation of the opposition in the elections, claiming that the dissolution of the CNRP violated the fundamental rights of the parliamentarians targeted and was in breach of the Constitution and laws of Cambodia. The Cambodian authorities affirmed that the Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate Government. They pointed out that the National Assembly remained a multiparty parliament composed of four political parties.

Following the dissolution of the CNRP, elections for the Senate in February 2018 took place unopposed, with all seats going to the CPP.

The dissolution of the CNRP takes place against the backdrop of long-standing and repeated threats, intimidation or groundless criminal charges against its parliamentarians. They have been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or to be prepared for the dissolution and ban of their party. All the parliamentarians are currently in exile.

Since 2013, some 15 of them have been facing criminal accusations and have been subjected to physical attacks that have gone unpunished. The few assailants who were briefly detained have been released, promoted and reintegrated into the Prime Minister's team of private security guards. The judicial proceedings against opposition parliamentarians have concluded with systematic convictions. Serious issues of due process and lack of judicial independence have been raised. The complainant alleges that the convictions violate the right to freedom of expression of the parliamentarians concerned, who were sentenced for using social medial to issue statements criticizing the ruling party and the Prime Minister.

Two former parliamentarians remain in detention (Mr. Kem Sokha and Mr. Um Sam An). Judicial proceedings are still ongoing against Mr. Sam Rainsy and Mr. Kem Sokha. The latter incurs a 30 year

prison term for planning to overthrow the Government. The charge is essentially substantiated by a 2013 TV speech in which Mr. Kem Sokha calls for peaceful political change in Cambodia without at any point inciting violence, hatred or uttering defamatory words.

Mr. Kem Sokha remains detained in solitary confinement and his health has allegedly deteriorated in recent months. The Cambodian authorities denied the IPU permission to visit Mr. Kem Sokha in detention.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes with consternation* that all 55 parliamentarians of the only opposition party elected to the National Assembly were stripped of their parliamentary mandates and were banned from political life as a result of a Supreme Court ruling and on the basis of legislation which ran completely counter to their individual and collective rights to take part in the conduct of public affairs and their right to a fair trial; *is deeply concerned* that all 55 opposition members of the National Assembly of Cambodia were promptly replaced by non-elected political parties allegedly aligned with the ruling party, which only reinforces the perceived political motivation for the Supreme Court decision;

2. *Concludes* that these latest repressive measures clearly constitute violations of the fundamental rights of the parliamentarians concerned; *observes with regret* that they are sadly reminiscent of a long-standing pattern of abuse against the opposition that has been documented by the IPU before every election in Cambodia in the past;

3. *Is deeply concerned* that these measures leave the ruling party with no significant challenger ahead of the upcoming general elections and therefore deprive a significant part of the Cambodian population from parliamentary representation and from the ability to freely exercise their right to vote for the political representatives of their choice; therefore *expresses serious concerns* about the conduct of credible, free, fair and transparent elections in July 2018;

4. *Urges* the Cambodian authorities to immediately reinstate all 55 members of the CNRP in the National Assembly, and to resume the political dialogue and allow the CNRP to field candidates for the upcoming elections; *reiterates its call* on the Cambodian authorities to take urgent measures to end the ongoing harassment of the CNRP and its members, as well as provide all appropriate guarantees to ensure that those who have gone into exile are able to return safely, without delay, to resume their political activities within the CNRP and to campaign freely in the run-up to the fast-approaching elections, without fear of reprisals;

5. *Seriously questions* the current integrity and legitimacy of the parliamentary institution as a whole in Cambodia in light of these recent developments and the lack of a level playing field in the lead-up to the general elections, which go directly against the core principles of parliamentary democracy, multi-party liberalism and of a governance system based on the rule of law; *recalls* that, pursuant to the principles and values defended by the IPU, as enshrined in the Universal Declaration on Democracy adopted by the IPU in September 1997, “a state of democracy ensures that the processes by which power is acceded to, wielded and alternated allow for free political competition and are the product of open, free and non-discriminatory participation by the people, exercised in accordance with the rule of law, in both letter and spirit”; *urges* for increased tolerance and acceptance of the role of the political opposition in Cambodia;

6. *Reiterates* the availability of the IPU to facilitate the resumption of a political dialogue and to mediate between the parties;

7. *Invites* the global parliamentary community, primarily through IPU member parliaments, as well as other relevant international, regional and domestic stakeholders, to engage in joint efforts to help resolve the current crisis in a manner consistent with democratic and human rights values,

including by facilitating the resumption of a political dialogue, adopting public statements and making representations to the Cambodian authorities;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Maldives

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

Police prevent members of parliament from entering the People's Majlis, 24 July 2017
© Munshid Mohamed

MDV16 - Mariya Didi (Ms.)*[1]
MDV28 - Ahmed Easa
MDV29 - Eva Abdulla (Ms.)*
MDV30 - Moosa Manik*
MDV31 - Ibrahim Rasheed
MDV32 - Mohamed Shifaz
MDV33 - Imthiyaz Fahmy*
MDV34 - Mohamed Gasam
MDV35 - Ahmed Rasheed
MDV36 - Mohamed Rasheed
MDV37 - Ali Riza
MDV39 - Ilyas Labeeb
MDV40 - Rugiyya Mohamed (Ms.)
MDV41 - Mohamed Thoriq
MDV42 - Mohamed Aslam*
MDV43 - Mohammed Rasheed*
MDV44 - Ali Waheed
MDV45 - Ahmed Sameer
MDV46 - Afrasheem Ali
MDV48 - Ali Azim*
MDV49 - Alhan Fahmy
MDV50 - Abdulla Shahid*
MDV51 - Rozeyna Adam (Ms.)*
MDV52 - Ibrahim Mohamed Solih
MDV53 - Mohamed Nashiz
MDV54 - Ibrahim Shareef*
MDV55 - Ahmed Mahloof*
MDV56 - Fayyaz Ismail*
MDV57 - Mohamed Rasheed Hussain*
MDV58 - Ali Nizar*
MDV59 - Mohamed Falah*
MDV60 - Abdulla Riyaz*
MDV61 - Ali Hussain*
MDV62 - Faris Maumoon*
MDV63 - Ibrahim Didi*
MDV64 - Qasim Ibrahim*
MDV65 - Mohamed Waheed Ibrahim*
MDV66 - Saud Hussain*
MDV67 - Mohamed Ameeth*
MDV68 - Abdul Latheef Mohamed*
MDV69 - Ahmed Abdul Kareem*
MDV70 - Hussein Areef*
MDV71 - Mohamed Abdulla*
MDV72 - Abdulla Ahmed*
MDV73 - Mohamed Musthafa*
MDV74 - Ali Shah*
MDV75 - Saudhulla Hilmy*
MDV76 - Hussain Shahudhee*
MDV77 - Abdullah Sinan*
MDV78 - Ilham Ahmed*

---

* (Re-)elected to parliament in the elections of March 2014.

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Murder
- ✓ Violation of freedom of movement

Case MDV-Coll.1
Maldives: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 50 opposition members of parliament, except Mr. Afrasheem Ali, a member of the majority (46 men and four women)

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: February 2012

Recent IPU decision: October 2017

IPU Missions: March 2018, October 2016, November 2013, November 2012,

Recent Committee hearing:
Hearing with the Maldives delegation at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the People's Majlis (March 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the Speaker of the People's Majlis (February 2018)
- Communication addressed to the complainant: March 2018 ■

A. Summary of the case

Following the controversial transfer of power in February 2012, there have been serious and credible reports and allegations of arbitrary arrest, ill-treatment, attacks and death threats against several opposition members of the People's Majlis, most of whom belong to the Maldivian Democratic Party (MDP).

Since the 2014 parliamentary elections, the opposition has repeatedly claimed that the ruling Progressive Party of Maldives (PPM), with the support of the Speaker of the People's Majlis, has systematically limited the space for the opposition to contribute meaningfully to the work of parliament, and that parliament has adopted laws that seriously diminish human rights, including the rights to freedom of expression and assembly. The parliamentary authorities have denied these allegations.

Tension and violence erupted after an opposition alliance and defections from the PPM galvanized the opposition to move a no-confidence motion against the Speaker in March 2017. The Elections Commission and the PPM subsequently used the Supreme Court ruling of 13 July 2017 to affirm that the 12 members of parliament who had defected from the PPM had lost their seats in parliament. In their absence, the attempts by the opposition to pass the no-confidence motion failed.

The political crisis in Maldives took a further turn for the worse in the aftermath of the ruling by the Supreme Court on 1 February 2018 to release nine high-profile politicians and to reinstate the 12 members of parliament, thereby giving the opposition a majority in parliament. President Yameen has refused to implement the ruling, claiming it to be unlawful, and on 6 February 2018 declared a state of emergency, which was extended by 30 days on 20 February. The opposition and its supporters have protested against the refusal to respect the ruling, have contested the validity of the state of emergency and are boycotting parliament.

More than a dozen members of parliament were arrested under the state of emergency, which expired on 22 March 2018 and was not extended. Most were released shortly after their arrest, although it is not clear whether they are still under investigation. Shortly before the state of emergency expired, the Prosecutor General's Office announced charges of terrorism - concerning an alleged plot to overthrow the Government - against 11 high-profile individuals, including the four members of parliament Mr. Faris Maumoon, Mr. Abdulla Riyaz, Mr. Abdulla Sinan and Mr. Ilham Ahmed, and ordered that they remain in detention until the end of the trial. Three other members of parliament, namely Mr. Ahmed Mahloof, Mr. Ibrahim Mohamed Solih and Mr. Ali Azim, are also still in detention. While 10 other members of parliament are at liberty, they are facing charges, most of which date back to 2017. The opposition claims that all of this is part of a pattern of intimidation and repression by the authorities.

A delegation mandated by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians carried out a mission to Maldives from 19 to 21 March 2018 to address ongoing and new concerns.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker for receiving the mission and for all the arrangements made;

2. *Thanks* the delegation for its work; *looks forward* to receiving its full written report, which will be shared with the authorities, complainants and relevant third parties for their comments;

3. *Takes note,* in the meantime, of the delegation's following preliminary observations and recommendations:

   - The delegation is deeply concerned about the continued political instability in Maldives, which appears to be the result of a variety of factors, including a "winner-takes-all" political mentality, lack of a culture of political dialogue, reports of widespread corruption, systematic floor crossing in parliament and the absence of a fully independent judiciary and independent oversight institutions. The delegation underscores that the next 12 months, with a presidential election in September 2018 and parliamentary elections in March 2019, are bound to lead to further tension if the underlying causes for the continued political instability and the perceived absence of a level playing field for the participation of presidential candidates are not seriously addressed.

     The delegation therefore calls on all political stakeholders in Maldives to decisively work together to effectively address the causes for continued political instability. The delegation also calls on the authorities to do everything in their power to ensure that the planned presidential and parliamentary elections will be free and fair and are perceived as such.

   - The delegation considers that the revocation of the mandate of the 12 members of parliament has to be seen in the light of the aforesaid factors causing continued political instability. That said, the delegation believes that there are clear indications that their revocation was arbitrary, including the following: (i) despite widespread floor crossing since 2014, only the 12 members of parliament who defected from the main ruling party lost their seats; (ii) the Supreme Court ruling of 13 July 2017 was adopted less than three days after the matter was brought before it, at a time when a vote on the no-confidence motion against the Speaker was imminent and likely to pass with the support of the 12 members of parliament; (iii) several of the 12 members of parliament, such as Mr. Abdul Latheef and Mr. Mohamed Abdulla, took all the necessary steps, as attested by documentation provided to the delegation, to renounce their party membership before 13 July 2017, which the Supreme Court considered to be the date from when floor crossing would be banned; and (iv) the recently adopted Anti-Defection Act retroactively approves the revocation of the 12 members of parliament, instead of applying to future cases only.

     The delegation therefore calls on the Maldivian authorities to allow the 12 members of parliament to take their seats in the People's Majlis as soon as possible.

   - The delegation is concerned about the attempts to thwart the no-confidence motion against the Speaker in 2017, in particular the events that occurred on 24 July 2017, including the forcible removal of several members of parliament from the People's Majlis. The delegation considers that parliament should be accessible to its members at all times, and is therefore deeply concerned that several parliamentarians are still facing legal proceedings for attempting to access the parliament that day.

     The delegation therefore calls on the Maldivian authorities to withdraw these charges forthwith.

- The delegation is deeply concerned about the wave of arrests of members of parliament under the state of emergency, the charges brought against four parliamentarians, and their detention until the end of their trial on charges of terrorism. The delegation is also concerned at the continued detention of three other members of parliament.

  The delegation calls on the authorities to fully ensure that all members of parliament enjoy the right to a fair trial, and that any cases against them are brought diligently and swiftly before the courts and only when clear evidence is available. The delegation believes that it would be very useful to send a trial observer to the court proceedings in one or more of these cases.

- The delegation has received contradictory information about the conditions of detention of the members of parliament, which it will describe in its full mission report. The delegation regrets, therefore, that it was not allowed to meet the members of parliament in detention to assess their situation.

  The delegation trusts that the authorities are taking all the necessary steps to ensure that the detained members of parliament are being kept in proper conditions and have access to their family, lawyers and a doctor.

- The delegation is concerned that, with the opposition boycotting parliament, legislation that falls under article 87(b) of the Constitution is being passed without half the members being present, as is required. The delegation is also concerned that the ruling parties and the opposition appear to be unable to use parliament as the platform to discuss their differences and find common solutions.

  The delegation calls on the parliamentary authorities to ensure that parliament fully abides by the Constitution when conducting its work and calls on all sides to engage in constructive political dialogue. The delegation encourages all sides to make use of the expertise and the platform that IPU can offer to promote such dialogue.

4. *Requests* the Secretary General to bring these preliminary findings and recommendations to the attention of the relevant authorities, complainants and interested third parties;

5. *Requests* the Committee to continue its examination of the cases at hand and to report back to it in October 2018 in light of the full mission report and any observations received.

Mongolia

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [2]

© Zorig Foundation

MNG01 - Zorig Sanjasuuren

Alleged human rights violations

✓ Murder

A. Summary of the case

Mr. Zorig Sanjasuuren ("Mr. Zorig") was assassinated on 2 October 1998. Regarded by many as the father of the democratic movement in Mongolia in the 1990s, Mr. Zorig was a member of parliament and acting Minister of Infrastructure. At the time, Mongolia was undergoing a period of political upheaval after the breakdown of the coalition government. Negotiations were in place to select the next Prime Minister. Mr. Zorig was being considered as a candidate for the post on the day he was killed. The murder is widely believed to have been a political assassination that was covered up.

Since a parliamentary report in July 2000 harshly criticized the severe deficiencies in the initial investigation, the Mongolian authorities have repeatedly affirmed that every effort was being made to identify the murderers and bring them to justice. Successive judicial investigative working groups were established and parliamentary committees were mandated to monitor, support and exercise oversight of the investigation.

However, little progress was reported. By mid-2015, nobody had been held accountable and the authorities affirmed that no suspects had been identified. The investigation was entirely shrouded in secrecy, considered a "state secret" and handled primarily by the intelligence services, with recurring allegations over the years that a number of persons had been pressured and tortured in order to obtain confessions.

Case MNG01

Mongolia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male parliamentarian of the majority

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2000

Recent IPU decision: October 2017

IPU Missions: September 2017, September 2015, August 2001

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Mongolia at the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter of the Deputy Speaker of the State Great Hural, November 2017
- Communications from the complainant: March 2018
- Communications from the IPU to the executive, judicial and parliamentary authorities (February 2018)
- Communication from the IPU addressed to the complainant: March 2018 ■

2 The delegation of Mongolia expressed its reservations regarding the decision.

Between late 2015 and 2017, suspects were suddenly arrested, expeditiously tried and sentenced during trials closed to the public shortly before the presidential elections. The trials were held in the absence of the only eyewitness of the assassination, Ms. Banzragch Bulgan ("Ms. Bulgan"), Mr. Zorig's widow. She was herself treated as a suspect and held in solitary confinement in conditions tantamount to torture. The other suspects also appear to have been exposed to torture to force them to admit involvement in the assassination. On 27 December 2016, the three main accused were sentenced to prison terms of 23 to 25 years for killing Mr. Zorig on the orders of an unidentified mastermind. These sentences were upheld by the Appeals Court and the Supreme Court.

In September 2017, a delegation of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians visited Mongolia to seek further information on these developments and concerns. During the visit, neither the parliamentary authorities nor Mr. Zorig's family or the Mongolian people considered that justice had been done despite the recent convictions.

The final mission report fully confirms the preliminary observations and recommendations of the Committee presented during the 137th IPU Assembly (St. Petersburg, October 2017). Its main findings and recommendations are the following:

- Serious violations of international fair trial standards have taken place. Prior IPU recommendations have not been implemented by the Mongolian authorities. Intimidation and pressure are being exercised against all persons taking an interest in the case.
- The Committee is deeply worried that the recent trial proceedings were aimed at covering up for the real culprits of the assassination (direct perpetrators, organizer(s) and mastermind(s)). The three convicted persons appear to have been framed by the intelligence services and pressured to make false confessions. Their involvement in the crime is seriously questioned on account of suspicious inconsistencies and exculpatory evidence brought to the attention of the Committee. The mastermind(s) remain unidentified and serious due process issues persist in relation to the ongoing investigation.
- The Committee remains concerned about the conditions of detention of the three convicted persons and the fact that their families appear to face ongoing intimidation and pressure. It is equally worried by the fact that Ms. Bulgan and other persons are still kept under close surveillance and barred from travelling abroad although the criminal charges against them have been dropped.
- The Committee calls upon the Mongolian authorities to declassify the case and conduct, without further delay, a fair and open retrial before an independent and impartial court in the presence of international and domestic observers. The delegation strongly believes that justice must be provided to Mr. Zorig's family, as well as to the convicted persons and their families, to avoid a serious miscarriage of justice. Given the profound distrust that has developed over the years, this is a crucial test of the ability of the Mongolian judiciary to demonstrate that it operates under the rule of law and has not become hostage to political and commercial interests. A proactive and impartial exercise of the oversight functions of the State Great Hural is also needed if there is to be any progress in the case.

The following updated information and observations were received since the mission took place:

- In December 2017, the Mongolian Government decided that most of the files relating to the Zorig case should be declassified.
- The Mongolian media published a long and detailed letter written by Mr. B. Sodnomdarjaa, one of the persons sentenced for the murder of Mr. Zorig who is in prison, and to whom access was denied to the IPU delegation during its mission. In the letter, Mr. Sodnomdarjaa affirmed that he was pressured and mistreated in detention to confess to the murder. The letter provides many details, including the dates and names of the persons involved, who include intelligence officers.
- The family of Mr. Zorig submitted a formal communication in early March 2018 and endorsed the findings and recommendations of the mission report. The family states the following: "We seriously question that the justice is done …. We fear that the convicted three were wrongfully convicted …. We are disappointed in our judicial system: we feel that the case was not resolved in an independent, impartial and just manner …. We call upon our authorities to remedy this grave situation and ask IPU to support fair and true justice."

- Three separate official communications were received from the Mongolian authorities on 24 March 2018. They object to the findings of the mission report.

  - The Prosecutor General's Office submitted detailed legal observations on the mission report. These observations point out that the trial proceedings were conducted fully in line with Mongolia's Constitution and laws. They refer to legal provisions and documents but no supporting documentation was enclosed. They conclude that the mission conclusions are unfounded and one-sided because they rely on the "opposite side's information" also referred to as "unproven, non-factual information provided by the family members of Mr. B. Sodnomdarjaa and Mr. T. Chimgee [two of the three persons convicted of murdering Mr. Zorig S.], people who have [a] conflict of interest to the case and a certain group of people who are intentionally obstructing the court procedure" even if the delegation "heard about the reality during the meeting with the Deputy State General Prosecutor and the Head of the General Intelligence Agency".

  - The National Human Rights Commission confirmed that the three persons convicted of the assassination and Ms. Bulgan filed eight complaints to the Commission from August 2015. It stated that "the Commission resolved the complaints within its mandate" and referred them to the Prosecutor General, the General Executive Agency of Court Decisions and the General Intelligence Agency. No details were included on the substance of the complaints or how they were resolved.

  - In its observations, the Mongolian Parliament recalled that it could only act within the limits of the constitutional provisions related to the separation of powers and the independence of the judiciary. It confirmed that upon receiving the letters of concern from the IPU, it had sought clarifications from the relevant authorities in order to convey their responses. It confirmed that part of the files concerning the case of the perpetrators had been recently disclosed by the Government. As to the separate case to identify the organizer or mastermind, nobody had yet been identified and the case was still under State confidentiality and could not be disclosed. The Parliament confirmed that as part of its oversight function, it would continue to observe the process and developments in the case, to keep the IPU informed and to cooperate in efforts to seek justice and fairness to solve this case under the existing Mongolian laws.

During the hearing held at the 138th IPU Assembly, the Deputy Speaker of the State Great Hural and other members of the delegation of Mongolia said that the situation was different now that the Government had declassified part of the files. The Parliament would be pleased to welcome a new visit of the Committee to Mongolia to introduce its members to the declassified files now available in the archives. Furthermore, bodies such as the parliamentary human rights subcommittee or the national human rights commission were now also authorized to review the declassified case materials and would make their own verifications.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the authorities of Mongolia for sharing their observations on the final report of the mission conducted to Mongolia in September 2017 by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; *is grateful* to the Deputy Speaker of the State Great Hural and the delegation of Mongolia for making themselves available at short notice to meet with the members of the Committee during the 138th IPU Assembly; *also thanks* the family members of Mr. Zorig for their observations;

2. *Fully endorses* the conclusions and recommendations of the mission report while *taking due note* of the updated information and the observations received;

3. *Considers* that the judicial proceedings that were completed in 2017 cannot be regarded as a legitimate and credible effort to establish truth and accountability in the Zorig case as they were not in line with international human rights standards of due process and fair trial; *recalls* that conducting expedited secret trials on the basis of secret evidence can never be seen as serving justice or the rule of law;

4. *Is deeply worried* that the three convicted persons may have been framed by the intelligence services and pressured into making false confessions; *renews its call* to the relevant authorities of Mongolia urgently to conduct a public retrial in a fair, just and transparent manner in the presence of domestic and international observers, including an IPU observer, to avoid a serious miscarriage of justice;

5. *Notes with satisfaction* the Government's decision to declassify a large part of the case files and the fact that the State Great Hural's human rights subcommittee is now authorized to review the declassified case files; *welcomes* the renewed commitment of the Parliament to exercise parliamentary oversight to ensure that justice is done and seen to be done in the present case while respecting the separation of powers; *hopes* to be kept apprised of the action taken by the Parliament and their results on a regular basis;

6. *Welcomes* the invitation extended by the Deputy Speaker for another IPU visit to introduce the members of the Committee to the now accessible declassified files; *wishes*, before sending another delegation to Mongolia, first to receive the key documents and answers to the questions that the Committee has been seeking for a long time from the relevant authorities, starting with copies of all court verdicts delivered in the case;

7. *Remains deeply concerned* about the use of investigative methods by intelligence officers that involve torture, intimidation and pressure and the apparent lack of any independent accountability mechanisms to facilitate and address such complaints under Mongolia's current legislation; *calls* for urgent measures to be taken to end all acts of intimidation, pressure and surveillance against family members of the convicted persons and against witnesses and former suspects, as well as the immediate lifting of all restrictions on the freedom of movement of persons who are not currently formally charged by a court as suspects in the case; *also invites* the Parliament to undertake appropriate legislative reform to address these issues;

8. *Deplores* once more that the case continues to be used as a political bargaining chip by all political parties; *stresses* that the delegation that travelled to Mongolia was particularly careful to collect information and documentation from a wide variety of sources from all sides before, during and after its mission so as to make an objective and thorough assessment in its final report; *recalls* that the authorities of Mongolia have failed to answer many of the questions of the delegation and to provide supporting documentation on the grounds of the State secrecy; *reiterates its deep regret* that the delegation was not allowed to meet with the detainees or with any representatives of the judicial branch, which factor was not conducive to alleviating the serious concerns reflected in the mission report;

9. *Wishes* to be kept apprised of new developments related to the case by the parliamentary and other relevant authorities;

10. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information and to follow up with them to obtain all necessary information and documentation before organizing a new visit;

11. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back in due course.

Niger

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [3]

© IPU 2018

NER115 - Amadou Hama

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of due process
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

Mr. Amadou Hama, former Speaker of the National Assembly, leader of the MODEN/FA Lumana-Africa party and head of the opposition, has been exiled in France since 2014 as a result of legal proceedings being brought against him. His parliamentary immunity was lifted in August 2014 by the Bureau of the National Assembly, when parliament was in recess, without Mr. Hama being given a preliminary hearing.

Having returned to Niger in November 2015 to face justice and to campaign as a candidate in the presidential election, Mr. Hama was arrested as he stepped off the plane. Despite having been unable to campaign because of his detention, Mr. Hama came second in the first round of the presidential election, on 21 February 2016. The opposition then withdrew from the electoral process, making allegations of fraud. On 16 March 2016, Mr. Hama was granted a transfer to France, officially for medical reasons. The outgoing President was re-elected in the second round of voting on 20 March.

Case NER115

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of the National Assembly

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2014

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -
Hearings with the complainant and the delegation of Niger during the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

After many procedural complications, Mr. Hama was convicted in absentia and sentenced to one year in prison in March 2017 for the offence of aiding and abetting the concealment of newborns, together with around 30 other people, including his wife. They were accused of having purchased babies in Nigeria from a woman suspected of being the head of a subregional child trafficking ring. Mr. Hama

3 The delegation of Niger expressed its reservations regarding the decision.

lodged a number of appeals, including one to the Constitutional Court, which handed down its judgment on 21 March 2018, and one to the Court of Cassation, on which the Court has yet to rule.

The children of the couples convicted in March 2017 were taken from them and placed in orphanages, with the exception of Mr. Hama's children, who were taken out of Niger in order to avoid the same fate. The children are currently in hiding in Nigeria with their mother – who has finished serving her sentence in Niger - and are reportedly enrolled in school there. Proceedings are reportedly under way to have the children transferred to an orphanage in Niger.

The complainant alleges that Mr. Hama's parliamentary immunity and defence rights were violated, that the charges brought against him are unfounded and that proceedings were neither impartial, independent nor fair. The complainant affirms that no evidence against Mr. Hama or his wife was provided by the prosecution or judges (unlike in the case of the other couples charged). The complainant submitted exculpatory evidence that he says was not taken into account. The complainant points out that the Nigerian woman presumed to be at the centre of the suspected trafficking ring was never brought before the courts. The complainant considers that Mr. Hama has been the victim of acts of political and legal harassment since his party sided with the opposition in August 2013. He emphasizes that these acts intensified when Mr. Hama refused to resign from his post of Speaker of the National Assembly and in the run-up to the presidential election in February 2016. The complainant points out that Mr. Hama's children, on whose account legal proceedings have been brought in order to have them placed in orphanages in Niger, are the main victims in the case at hand, which is likely to affect them their entire lives, and considers that their best interests should take precedence.

The parliamentary authorities maintain that the case is in no way politically motivated. The procedure to authorize the lifting of parliamentary immunity was conducted in accordance with the Constitution and the Rules of Procedure. New Rules of Procedure were adopted in March 2017 and, according to the Speaker of the National Assembly, the procedure is now better regulated. The charges against Mr. Hama were made following a judicial investigation lasting several months, and Mr. Hama's conviction, and those of the 30 or so others who were jointly prosecuted, were set out in judgments handed down by an independent judiciary in accordance with the Constitution of Niger. The authorities emphasize that none of the other convicted couples lodged an appeal, and that they have now finished serving their sentences. They confirm that the convicted couples' children were removed from them and placed under the authority of the State, for their protection, in consequence of a lawful order of a court.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Niger and the complainant for the information shared in the hearings with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 138th IPU Assembly;

2. *Commends* the National Assembly for appointing an inclusive delegation to the 138th IPU Assembly; *welcomes* the fact that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was able to hear the different views on the case held by the various parties making up the delegation; *notes* the view of the National Assembly that it cannot take up the case owing to the principle of the separation of powers and the independence of the judiciary; *encourages* it nevertheless to continue dialogue and to transmit the concerns that persist in this case to the competent authorities and to actively undertake to facilitate a solution in accordance with the Constitution of Niger;

3. *Deplores* the fact that no progress has been made to enable the case to be settled in a satisfactory manner; *expresses concern* about the current situation of Mr. Hama and his family, particularly that of the two children involved; *recalls* that under the Convention on the Rights of the Child, ratified by Niger, and in particular article 9 thereof, States Parties are obliged to ensure that a child shall not be separated from his or her parents against their will, except where such separation is necessary for the best interests of the child, for example in cases of abuse or neglect; *stresses* that, regardless of the children's biological parentage, which is a key aspect of

the present case, Mr. Hama and his wife consider themselves to be the children's parents, and appear to have always behaved as such; *considers* therefore that the decision to place the children in an orphanage, and the ongoing proceedings in their regard, do not take into account the children's best interests; *calls upon* the Niger authorities to comply with their obligations regarding the rights of the child; *hopes* that all the competent authorities, including the judiciary, will take into account this fundamental aspect of the case;

4. *Deeply regrets* that it has not been kept informed by the parties of the dates of Mr. Hama's trial and that it has therefore not been able to send an independent observer, despite its requests to that end; *stresses* the major differences of opinion between the parties, and the many procedural complications that continue to exist in this complex case;

5. *Notes* that this case continues to be a sensitive one at the current time, and that it has an undeniable political dimension, in view of the following factors: the history of relations between Mr. Hama and the Head of State; the fact that Mr. Hama is the head of the opposition; the fact that he aspires to be President of the Republic; the manner and circumstances in which his parliamentary immunity was lifted by the Bureau of the National Assembly during parliamentary recess, without this being subsequently confirmed in plenary, despite a problematic and controversial procedural legal vacuum; the many grey areas in the "baby trafficking" case, including the continuing lack of clarity concerning evidence of Mr. Hama's and his wife's guilt, in terms of the relevant judgments handed down and the complainant's allegations; and lastly, the clear connection between the key stages in Mr. Hama's prosecution and the political calendar, in particular the latest presidential election;

6. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit Niger, possibly extending the visit to include Nigeria, in order to carry out additional checks, talking directly with all actors involved, in particular with those in the judiciary and the executive, and to encourage the parties to re-establish political dialogue and find a satisfactory solution to this case; *hopes* to receive a positive reply from the National Assembly to this end, and assistance from the Assembly to enable the mission to proceed smoothly;

7. *Recalls* the Committee's previous conclusions, according to which Mr. Hama's defence rights were not respected during the parliamentary procedure for lifting his immunity, since he was not given a preliminary hearing; *notes with interest* that the Rules of Procedure of the National Assembly have been amended to better regulate the lifting of parliamentary immunity by the Bureau when parliament is in recess; *requests* the Speaker of the National Assembly to provide a copy of the amended provisions;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be able to provide relevant information; and *requests* him also to take all necessary steps to organize the mission by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Niger

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [4]

© Seidou Bakari

NER116 - Seidou Bakari

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary detention
- ✓ Lack of due process and excessive delays in proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

Case NER116

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim: A male opposition member of the National Assembly

Complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2015

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: February 2018 ■

A. Summary of the case

On 28 July 2015, the Bureau of the National Assembly authorized the arrest of parliamentarian Seidou Bakari, chairperson of the MODEN/FA Lumana-Africa parliamentary group, without giving him a preliminary hearing. He was not re-elected and was arrested when his parliamentary mandate came to an end on 16 May 2017, since which date he has been held in pre-trial detention.

Mr. Bakari is accused of having embezzled public funds in 2005, when he was coordinator of a food emergency committee (CCA) that answered to the Office of the Prime Minister. At the time, the prime minister was Mr. Amadou Hama (NER115), currently the head of the opposition. According to the complainant, Mr. Bakari's parliamentary immunity was not respected and he was not given a hearing by the Bureau before his immunity was lifted, despite the fact that no criminal charges had yet been brought against him.

The complainant believes that Mr. Bakari's continued detention, and the lack of progress of the legal proceedings, are deliberate acts which constitute violations of Mr. Bakari's fundamental right to be given a fair hearing without undue delay. Mr. Bakari's applications for bail were allegedly refused, in violation of the Code of Criminal Procedure. The complainant also alleges that the rights of the defence were violated, and that the investigating judge ignored exculpatory evidence provided by Mr. Bakari's lawyer. According to the complainant, a hearing took place on 23 March 2018 following a

4 The delegation of Niger expressed its reservations regarding the decision.

request by Mr. Bakari's lawyer for the investigating judge to be taken off the case. The ruling is expected on 13 April.

The complainant asserts that the charges brought against Mr. Bakari are unfounded, and that no funds were embezzled by the food emergency committee (CCA). He states that Mr. Bakari was tasked simply with implementing decisions taken collectively by the CCA, and had no power to take individual decisions or order expenditure. He pointed out that all the CCA's decisions were recorded in writing. He recalled that Niger's international partners had been satisfied with the way the funds and the food crisis were being managed, at the time, and had officially thanked Mr. Bakari for his work (letter transmitted by the complainant). According to the complainant, several international audits had been carried out over the years of the CCA's operation, in order to certify its accounts.

The complainant asserts that Mr. Bakari is the victim of political and judicial harassment purely because he is a member of the opposition and a close collaborator of Mr. Amadou Hama. As a deputy, and as chairperson of his parliamentary group, he supported Mr. Hama – then Speaker of the National Assembly – when the latter was subjected to criminal proceedings after announcing that his party would be siding with the opposition at the next presidential elections.

The parliamentary authorities affirmed that they followed the procedure for lifting parliamentary immunity. New Rules of Procedure were adopted in March 2017 and, according to the Speaker of the National Assembly, the procedure is now better regulated. No information was provided by the authorities on the other allegations, neither on the alleged acts being prosecuted nor the reasons why charges were brought against Mr. Bakari 12 years after the acts in question. The Speaker of the National Assembly said he had been unable to obtain any answers owing to the principle of the separation of powers and the confidentiality of preliminary investigations, but that the investigating judge would soon be handing down a ruling on the case.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Niger and the complainant for the information shared during the hearings with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 138th IPU Assembly;

2. *Commends* the National Assembly for appointing an inclusive delegation to the 138th IPU Assembly; *welcomes* the fact that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was able to hear the different views on the case taken by the various parties making up the delegation; *notes* the view of the National Assembly that it cannot take up the case owing to the principle of the separation of powers and the independence of the judiciary; *encourages* it nevertheless to continue dialogue and to transmit the concerns that persist in this case to the competent authorities and to actively undertake to facilitate a solution in accordance with the Constitution of Niger;

3. *Is concerned at* the length of Mr. Bakari's continued pre-trial detention, which does not appear to be in keeping with articles 131 and 133 of the Code of Criminal Procedure, and at the length of the preliminary investigation, in which no progress appears to have been made; consequently, *invites* the competent authorities to release him immediately, and to expedite the processing of the case;

4. *Expresses its concern* also regarding the merits of the charges brought against Mr. Bakari, given the substantial information and documentation provided by the complainant and the lack of response by the authorities on the issue;

5. *Urges* the Niger authorities to do their utmost to guarantee that the case is processed quickly, fairly and independently, in strict compliance with national and international fair trial standards and the fight against corruption; *requests* the authorities to keep it informed of the decisions to be taken by the Appeal Court and the investigating judge and, if appropriate, of the trial dates,

so as to be able to send an observer; *reiterates its request* that the authorities provide their observations and more detailed information on the case regarding the allegations made by the complainant;

6. *Notes* that this case has an undeniable political aspect to it, and that the proceedings brought against Mr. Bakari have evident similarities with those brought against the president of his party, Mr. Amadou Hama (NER115) – whose case is also before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians – and that these similarities, as well the fact that the proceedings were initiated to coincide with the latest presidential and parliamentary elections, add weight to the complainant's allegations;

7. *Expresses the wish* for a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to visit Niger, in order to carry out additional checks, and talk directly with all actors involved, in particular with those in the judiciary and the executive, and to encourage the parties to re-establish political dialogue and find a satisfactory solution to this case; *hopes* to receive a positive reply from the National Assembly in this regard, and assistance from the Assembly to enable the mission to proceed smoothly;

8. *Recalls* the Committee's previous conclusions, according to which Mr. Bakari's defence rights were not respected during the parliamentary procedure for lifting his immunity, as he was not given a preliminary hearing; *notes with interest* that the Rules of Procedure of the National Assembly have been amended to better regulate the lifting of parliamentary immunity by the Bureau when parliament is in recess; *requests* the Speaker of the National Assembly to provide a copy of the amended provisions;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be able to provide relevant information; *also requests* him to take all necessary steps to organize a mission to Niger by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

Senator Leila De Lima is escorted by police officers following her arrest at the Senate in Manila on 24 February, 2017 © Ted Aljibe/AFP

PHL08 - Leila de Lima

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Commission on Human Rights of the Philippines from May 2008 to June 2010. In that capacity she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the Davao Death Squad (DDS) in Davao City, where Mr. Duterte had long held the post of mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, was behind the DDS.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a seat in the Senate in the elections of May 2016, in which she was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she initiated an inquiry into the extrajudicial killings of thousands of alleged drug users and drug dealers alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since the start of her term as Senator, she has been subject to widespread intimidation and denigration, including by President Duterte directly.

Case PHL08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Complainant(s): Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU Mission: May 2017

Recent Committee hearing: Hearing with the Philippines delegation to the 136th IPU Assembly (April 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the President of the Senate (January 2017)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed to the President of the Senate (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 on the basis of accusations that she had received drug money to finance her senatorial campaign. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New

Bilibid Prison and into Senator de Lima's responsibility in that regard when she was Secretary of Justice. The House inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

Senator de Lima has still not been arraigned in any of the three cases, which have now been lodged with Branch 205 of the Regional Trial Court (RTC) in Muntinlupa City. A petition to the Supreme Court to reconsider its earlier decision accepting the legality of Senator de Lima's arrest is still pending.

Although Senator de Lima remains very politically active during her detention, and receives newspapers, journals and books, she has no access to Internet, computers, TV or radio, nor to an air-conditioning unit, despite a doctor's order. Senator de Lima has written a letter to the chief of the Philippine National Police in this regard.

Requests from her defence counsel to the courts that she be granted "legislative furlough" - or temporary release in order to attend to her legislative duties - have remained unanswered. Senators in the minority in the Senate have to date filed three resolutions urging that she be allowed occasional furlough.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is deeply concerned* that Senator de Lima remains in pre-trial detention, more than one year after her arrest;

2. *Reiterates its call* upon the relevant authorities to release Senator de Lima immediately and to abandon the legal proceedings against her, unless serious evidence is rapidly forthcoming; *reaffirms* in this regard that the IPU Committee mission report clearly shows that the steps taken against Senator de Lima were in response to her vocal opposition to President Duterte's war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings, and that there is no serious evidence to justify the criminal cases against her;

3. *Decides* to send an observer to monitor and report on respect for fair trial standards in the cases before Branch 205 of the Regional Trial Court (RTC) in Muntinlupa City;

4. *Trusts* that the Supreme Court will give full consideration to the arguments presented by Senator de Lima and her lawyers in her motion for reconsideration of the legality of her arrest; *wishes* to be kept informed in this regard;

5. *Remains shocked* at the public campaign of vilification by the highest state authorities against Senator de Lima, which portrays her as an "immoral woman" and as guilty, even though a trial has yet to commence; *regrets* that the Supreme Court has yet to rule on this matter, thereby missing an important opportunity to condemn and end the public degrading treatment to which she has been subjected as a woman parliamentarian; *calls* on the Supreme Court to rule on this matter as quickly as possible;

6. *Considers* that the Senate has a special responsibility to help ensure that its colleagues participate in its deliberations and to speak out when they face reprisals for their work; *regrets* therefore that the Senate has not been able to take a firm stance in favour of Senator de Lima's direct participation in the Senate's most important work; *sincerely hopes* that the Senate, under the leadership of its President, will finally be able to act in solidarity with its colleague;

7. *Urges*, in the event that Senator de Lima is not immediately released, the Supreme Court to grant her occasional "legislative furlough"; *also urges* that the relevant authorities will swiftly grant her access to Internet, TV and radio, since this would greatly facilitate her parliamentary work; *trusts* that the authorities will also provide her with an air-conditioning unit, as ordered by her doctor*; wishes* to be kept informed in this regard;

8. *Considers* that the matters at issue in this case warrant an urgent follow-up visit by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; *requests* the Secretary General to seek the parliamentary authorities' support for this visit to take place as soon as possible;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Turkey

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018) [5]

Demonstrators hold pictures of Figen Yüksekdağ during the trial in front of the court in Ankara on 13 April, 2017 © Adem Altan/AFP

TUR69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR71 - Faysal Sariyildiz
TUR72 - Ibrahim Ayhan
TUR73 - Kemal Aktas
TUR75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR76 - Besime Konca (Ms.)
TUR77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR80 - DILAN Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR94 - Abdullah Zeydan
TUR95 - Adem Geveri
TUR96 - Ahmet Yildirim
TUR99 - Altan Tan
TUR100 - Ayhan Bilgen
TUR101 - Behçet Yildirim
TUR102 - Berdan Öztürk
TUR103 - Dengir Mir Mehmet Firat
TUR104 - Erdal Ataş
TUR105 - Erol Dora
TUR106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR107 - Ferhat Encü
TUR108 - Hişyar Özsoy
TUR109 - Idris Baluken
TUR110 - Imam Taşçier
TUR111 - Kadri Yildirim
TUR112 - Lezgin Botan
TUR113 - Mehmet Ali Aslan
TUR114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR115 - Nadir Yildirim
TUR116 - Nihat Akdoğan
TUR117 - Nimetullah Erdoğmuş
TUR118 - Osman Baydemir
TUR119 - Selahattin Demirtaş
TUR120 - Sirri Süreyya Önder
TUR121 - Ziya Pir
TUR122 - Mithat Sancar
TUR123 - Mahmut Toğrul
TUR124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)

5 The delegation of Turkey expressed its reservations regarding the decision.

TUR97 - Ali Atalan
TUR98 - Alican Önlü

TUR126 - Garo Paylan

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Revocation of the parliamentary mandate
- ✓ Lack of due process in the proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Arbitrary arrest and detention[6]
- ✓ Ill-treatment[7]

Case TUR-Coll.1

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 individuals (47 current and 10 former parliamentarians, all members of the HDP opposition party (34 men and 23 women)

Complainant(s): Section I.1(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: October 2017

IPU Mission: February 2014

Recent Committee hearings: Hearings held with the Turkish delegation and the complainants at the 138th IPU Assembly (Geneva, March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letters from the President of the Turkish IPU Group (January 2018)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter to the President of the Turkish IPU Group (March 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. Hundreds of trial proceedings are ongoing against the HDP parliamentarians throughout Turkey. Some of the parliamentarians also continue to face older charges in relation to the KCK first-instance trial that has been ongoing for seven years, while others face more recent charges. In these other cases, their parliamentary immunity has allegedly not been lifted.

According to the complainant, most HDP members of parliament have been repeatedly arrested and forcefully brought to court for questioning since November 2016. Some of them have been placed in pre-trial detention, while most were granted release by the trial courts pending completion of the criminal proceedings. The complainant affirmed that at least 14 HDP parliamentarians, eight of whom were women, have received prison sentences of one year or more. A number of acquittals have also been handed down.

The complainant further stated that the parliament has ended the parliamentary mandate of nine of its members (including five women parliamentarians): three for their prolonged absence from parliament and six following final convictions (apparently partially related to older charges not covered by the blanket amnesty law and for which parliamentary immunity was therefore not lifted, according to the complainant). Two of the parliamentarians, Mr. Sariyildiz and Ms. Hezer Öztürk, may also be deprived of their citizenship. According to the complainant, one member of parliament – Ms. Figen Yüksekdağ, HDP Co-Chair – was further deprived of her HDP membership and executive position and banned from exercising any political activities, pursuant to a final court conviction.

Ms. Yüksekdağ remains subject to other criminal proceedings: an IPU trial observer was mandated to attend the hearings in her case on 18 September and 6 December 2017 (as well as the hearing of 7 December 2017 in the case of Mr. Demirtaş). The trial observer was denied access to the courtrooms during her December mission but regained access "as a member of the public", rather than as an observer, at the 20 February 2018 hearing in Ms. Yüksekdağ's case. The judges indicated that the observer would be granted accreditation for future hearings in the case.

---

1 Concerns only the members of parliament placed in detention.

2 Concerns three male members of parliament (Mr. Adiyaman - TUR114; Mr. Behçet Yildirim - TUR101; Mr. Mahmut Togrul – TUR123) and three women members of parliament (Ms. Feleknas Uca - TUR81, Ms. Besime Konca – TUR76 and Ms. Sibel Yigitalp – TUR92).

Nine members of parliament continue to be held in detention. They are no longer in solitary confinement but are still held in remote high-security prisons under restrictive conditions applicable to terrorism suspects (video surveillance, seizure of books and letters, restricted visits, etc.), which according to the complainant prevent them from exercising their parliamentary mandate.

The other members of parliament are free but have had their freedom of movement restricted; many have been placed under judicial control and are banned from travelling abroad. Four have also sought refuge abroad. This, together with the multitude of ongoing trials against them throughout Turkey, has restricted their ability to exercise their parliamentary mandate. A few HDP members of parliament, after expressing their opinion in the parliamentary debate, have also been subjected to physical attacks, including inside parliament, and to disciplinary sanctions.

The complainant alleges that, through the ongoing proceedings, the ruling party intends to exclude the Kurds, and other marginalized peoples represented by HDP, from the Parliament of Turkey. According to the complainant, the charges against the HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and their political party programme. Such activities include mediating between the PKK and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, advocating publicly in favour of political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament. The complainant also alleges that proper standards of due process are being disregarded. The complainant does not believe that the judicial process is being administered in a fair, independent and impartial manner. The complainant has submitted extensive and detailed information in support of its claims, including excerpts of indictments and court decisions and the exact words of the incriminating speeches made by the parliamentarians that are being used as evidence of terrorism activities. Concerns also exist in relation to restrictive conditions of detention and to the denial of prison visits to foreign observers. Many of these claims are the subject of a petition to the European Court of Human Rights, which is pending. The IPU has made a submission to the Court as a third party intervener.

The Turkish authorities deny all these allegations. They have invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security/terrorism threats and existing legislation, including decrees adopted under the state of emergency, to justify the legality of the measures taken. Some detailed information on the charges and ongoing prosecutions was provided by the authorities, but it is purely legal and does not provide any information on the facts and evidence underlying the charges despite repeated requests to that end. The Turkish authorities have rejected in two instances the Committee's request to conduct a fact-finding mission to Turkey on the grounds that it "could negatively affect the judicial process" and was not considered "appropriate".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Turkish IPU Group and the complainant for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to discuss the cases and concerns at hand;

2. *Remains deeply concerned* at the allegations of widespread and systematic violations of the rights of HDP parliamentarians, which reportedly obstruct their ability to undertake their parliamentary duties and to represent their constituencies in an effective and unhindered manner, given that over 600 criminal and terrorism charges have been brought against them since December 2015, and that nine parliamentarians continue to be held in detention, at least 14 have received prison sentences and nine have been stripped of their parliamentary mandate in recent months;

3. *Welcomes* the invitation extended to the Committee by the Turkish delegation to the 138th IPU Assembly to visit Turkey to meet with the parliamentary and executive authorities; *trusts* that written confirmation of the approval of the mission will be forthcoming at the earliest convenience;

4. *Expresses the hope* that the fact-finding mission will facilitate progress in the case and enable the Committee to collect first-hand information about the serious allegations raised by the complainant and make an in-depth and objective assessment of the prior concerns expressed in the case;

5. *Is also pleased* that the Turkish authorities granted access for the IPU trial observer to the last hearing in the case of Ms. Yüksekdag; *decides* to renew the mandate of the IPU trial observer for future hearings, including the next hearing scheduled on 17 May 2018; *expresses the hope* that the observer will be duly granted access to all future hearings as decided by the judges; *looks forward* to receiving a full report on the hearings upon the completion of the observer's mandate;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information and to proceed with all necessary arrangements to organize the requested mission by a Committee delegation and future trial observation missions;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

Maria G. Hernández, Nora Bracho, Stalin González and Delsa Solórzano at the National Assembly, March 2018 © D. Solórzano

VEN13 - Richard Blanco
VEN16 - Julio Borges
VEN19 - Nora Bracho (Ms.)
VEN20 - Ismael Garcia
VEN22 - William Dávila
VEN24 - Nirma Guarulla (Ms.)
VEN25 - Julio Ygarza
VEN26 - Romel Guzamana
VEN27 - Rosmit Mantilla
VEN28 - Enzo Prieto
VEN29 - Gilberto Sojo
VEN30 - Gilber Caro
VEN31 - Luis Florido
VEN32 - Eudoro González
VEN33 - Jorge Millán
VEN34 - Armando Armas
VEN35 - Américo De Grazia
VEN36 - Luis Padilla
VEN37 - José Regnault
VEN38 - Dennis Fernández (Ms.)
VEN39 - Olivia Lozano (Ms.)
VEN40 - Delsa Solórzano (Ms.)
VEN41 - Robert Alcalá
VEN42 - Gaby Arellano (Ms.)
VEN43 - Carlos Bastardo
VEN44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN45 - Amelia Belisario (Ms.)
VEN46 - Marco Bozo
VEN47 - José Brito
VEN48 - Yanet Fermin (Ms.)
VEN49 - Dinorah Figuera (Ms.)
VEN50 - Winston Flores
VEN51 - Omar González
VEN52 - Stalin González
VEN53 - Juan Guaidó
VEN54 - Tomás Guanipa
VEN55 - José Guerra
VEN56 - Freddy Guevara
VEN57 - Rafael Guzmán
VEN58 - María G. Hernández (Ms.)
VEN59 - Piero Maroun
VEN60 - Juan A. Mejía
VEN61 - Julio Montoya
VEN62 - José M. Olivares
VEN63 - Carlos Paparoni
VEN64 - Miguel Pizarro
VEN65 - Henry Ramos Allup
VEN66 - Juan Requesens
VEN67 - Luis E. Rondón
VEN68 - Bolivia Suárez (Ms.)
VEN69 - Carlos Valero
VEN70 - Milagro Valero (Ms.)
VEN71 - German Ferrer
VEN72 - Adriana d'Elia (Ms.)
VEN73 - Luis Lippa
VEN74 - Carlos Berrizbeitia
VEN75 - Manuela Bolivar (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

Case VEN-Coll.3

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 opposition members of parliament (42 men and 15 women)

Complainant(s): Section I.1(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: - -

Recent follow-up:

- Communication from the authorities: Meeting between the IPU Secretary General and the Permanent Representative of Venezuela to the United Nations and other International Organizations in Geneva (June 2017)
- Communication from the complainant: March 2018
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: March 2018 ■

A Summary of the case

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 57 parliamentarians from the coalition of the Democratic Unity Roundtable (MUD) against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to usurp its powers. The MUD opposes President Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly following the parliamentary elections of 6 December 2015.

Soon after the elections, on 30 December 2015, the Electoral Chamber of the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly first decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all the Assembly's decisions null and void. No effort appears to have been made to examine the alleged fraud and the members of parliament remain suspended.

Since March 2017, close to 40 parliamentarians have been attacked with impunity by law enforcement officers and pro-government supporters during demonstrations. These protests intensified after President Maduro announced the convening of a Constituent Assembly, which was subsequently elected on 30 July 2017, to rewrite the Constitution.

Mr. Gilber Caro was arrested and detained on 11 January 2017. There are serious concerns about his conditions of detention and the legal proceedings brought against him. On 18 August 2017, shortly after he started accusing the Government, the Constituent Assembly lifted the parliamentary immunity of Mr. German Ferrer, even though he is not a member of the Constituent Assembly, accusing him of involvement in a widespread extortion ring. Mr. Ferrer and his wife fled to Colombia the same day. Mr. Rosmit Mantilla, Mr. Enzo Prieto and Mr. Gilberto Sojo, alternate members of parliament, were deprived of their liberty in 2014 in connection with ongoing legal proceedings, for political reasons according to the complainant. Mr. Mantilla and Mr. Sojo were released at the end of 2016. The legal case against them continues. However, Mr. Prieto remains in detention,

In 2017, at least eight members of parliament had their passports confiscated or were subjected to other acts of intimidation at Caracas airport in connection with their international parliamentary work. Two other parliamentarians were disbarred from holding public office, allegedly in the absence of a legal basis.

The Government has not provided any funding to the National Assembly since August 2016. In its decision of 18 August 2017, the Constituent Assembly invested itself with legislative powers. The Constituent Assembly has taken over many of the premises of the National Assembly. Even the limited space used by the National Assembly has been invaded and occupied, with several members

of parliament being taken hostage and beaten up by government supporters, with impunity, most notably on 5 July and 27 June 2017.

Long-standing efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Venezuela have failed in the absence of clear authorization from the Government to welcome and work with the delegation.

Since January 2018, there have been widespread demonstrations across Venezuela to protest against the dire economic situation and the decision to hold snap presidential elections on 20 May 2018. In early 2018 the National Electoral Council (CNE) decided that the Democratic Unity Roundtable coalition (MUD) would not be allowed to present a joint candidate, and then later, that none of the individual parties belonging to the MUD could participate either. Most of the MUD's leaders and other members of the opposition are either in prison, disqualified from standing in the elections or in exile. Citing deficiencies in the electoral process the MUD has announced that it will boycott the elections. The UN High Commissioner for Human Rights, the European Union, the Organization of American States, the "Lima Group" (comprising 15 countries of the Americas) and the United States of America have rejected the electoral process. Recent proposals by President Maduro and the President of the Constituent Assembly to bring the legislative elections forward, to coincide with the presidential elections even though the National Assembly's term is due to expire in January 2021, are not being implemented, although early legislative elections are still anticipated. The opposition considers that such an effort is illegitimate and would also completely exclude the MUD and its member parties, even should they choose to participate, as the authorities have taken away their legal status for not having participated in the most recent elections.

Since May 2016, mediation efforts, primarily by stakeholders in the region, have sought to bring the Government and the opposition together. These efforts have not produced any concrete results and broke down in early February 2018,

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Remains deeply concerned* about the scale of ongoing efforts, with apparent impunity, to repress opposition members and undermine the integrity and autonomy of the National Assembly of Venezuela, which now include possible plans to curtail its term; *fears* that this repression is bound to increase against the backdrop of the fast-approaching presidential election and existing concerns about a free and fair voting process in that election;

2. *Urges* the authorities to put an immediate stop to the harassment of and attacks against opposition parliamentarians, to take effective action to hold to account those responsible for past abuses and to ensure that law enforcement officers respect human rights at all times in the conduct of their work; *requests* the relevant authorities to provide concrete information on steps taken by them to shed light on and establish accountability for the past incidents and to prevent new abuses from occurring;

3. *Urges once more* the relevant authorities to ensure that the National Assembly and its members can fully carry out their work by respecting its powers and allocating the necessary funding for its proper functioning; *requests* the relevant authorities urgently to provide information on steps taken to this end;

4. *Remains deeply concerned* about Mr. Caro's situation more than one year after he was arrested, and about the alleged circumstances under which he was recently moved to another detention centre; *urges* the authorities to ensure that he receives adequate treatment in detention and to inform his lawyers and family members at all times of important changes to his situation; *requests* the relevant authorities to provide official information on these points and on the exact charges against him and the facts underpinning them; *also requests* these authorities to provide the full details of the legal grounds and facts that underpin the charges against Mr. Prieto;

5. *Deeply regrets* that the human rights mission to Venezuela has still not taken place; *remains* all the more convinced, given the ongoing deteriorating situation, that such a mission could help address the concerns at hand; *requests*, therefore, the Secretary General to work with the relevant authorities with a view to the mission taking place as soon as possible;

6. *Reaffirms* its stance that the issues in these cases are part of the larger political crisis in Venezuela, which can only be solved through political dialogue; *calls once again on* all sides to act in good faith and to commit fully to political dialogue with the assistance of external mediation; *reaffirms* IPU's readiness to assist with these efforts; and *requests* the relevant authorities to provide further official information on how this assistance can best be provided;

7. *Invites* the global parliamentary community to engage urgently, given the looming presidential election, in efforts to address the concerns raised in this decision and resolve the current crisis in a manner consistent with democratic and human rights values, including in particular joint efforts by IPU member parliaments and other relevant international, regional and domestic stakeholders to facilitate the resumption of political dialogue, adopt public statements and make representations to the Venezuelan authorities;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Zambia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 202nd session (Geneva, 28 March 2018)

© Jack Mwiimbu, IPU 2013

ZMB02 - Jack Mwiimbu
ZMB03 - Garry Nkombo
ZMB04 - Request Muntanga
ZMB06 - Moono Lubezhi (Ms.)
ZMB10 - Lt. Gen. Ronnie Shikapwasha
ZMB13 - Annie Munshya Chungu (Ms.)
ZMB14 - Howard Kunda
ZMB15 - Michael Katambo
ZMB18 - Lucky Mulusa
ZMB19 - Patrick Mucheleka
ZMB20 - Eustacio Kazonga

Case ZMB-Coll.1

Zambia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Opposition members of parliament (9 men and 2 women)

Complainant: Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2013

Recent IPU decision: February 2017

IPU Mission: September 2014

Recent Committee hearing:
Hearing with the Speaker of the National Assembly during the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (December 2016)
- Communication from the complainant: November 2016
- Communication from the IPU: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2018)
- Communication from the IPU to the complainant: December 2017 ■

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

According to the complainant, the 11 current and former opposition parliamentarians have allegedly been the victims of a campaign of score settling, which started immediately after the legislative and presidential elections of September 2011, which were won by the Patriotic Front. This campaign has included abuse of provisions of the Public Order Act – some of which, according to the complainant, have long been ruled unconstitutional by the courts – and disruption of opposition activities in 2012 and 2013. The parliamentary authorities have forwarded their official views, which present a different version of the facts, while acknowledging challenges in the proper implementation of the Public Order Act, which was often perceived by the opposition purely to serve the interest of the Government.

The Zambian Government is currently analysing submissions received from various stakeholders for the review of the Public Order Act so as to make it more appropriate and responsive to new trends in an open and democratic society. Moreover, the Ministry responsible for internal security has embarked on an in-house training programme for police officers on respect for human rights in the application of the Public Order Act.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zambia for the information shared in the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 138th IPU Assembly;

2. *Reiterates* its conclusions that on several occasions in 2012 and 2013 the police overstepped their authority when they harassed opposition parliamentarians who were holding meetings, including by arresting them arbitrarily;

3. *Reaffirms its view* that a full review of the Public Order Act is essential to ensure that there is no repeat of these incidents, including by giving due consideration to the recommendations made to this end in the report of the Committee delegation that visited Zambia in 2014;

4. *Is confident* that the current review of the Pubic Order Act will effectively bring about the necessary changes to the Act to bring it fully into line with international and national human rights standards and ensure its fair and impartial application; *reaffirms* that the IPU stands ready to assist in those efforts, including by sharing relevant experience from other countries; *requests* the Secretary General to write to the Minister of Justice to make a specific offer for assistance and seek the Speaker's intervention to obtain a favourable response;

5. *Decides* to close the cases at hand in accordance with article 25 (b) of Annex I of its Procedure for the examination and treatment of complaints, given that, despite repeated requests, the complainant has provided no updated information over a prolonged period of time with regard to the aforesaid incidents, thus making it impossible for the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to effectively continue its examination of the case;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities and the complainant.

*

* *